

جامعة ابن خلدون - تيارت-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وبنوك

بغنوان

دور التمويل البنكي في ترقية الاستثمار

البنك الوطني الجزائري نموذجا

الأستاذ المشرف:

الدكتور: بوزكري جمال

إعداد الطالبين:

- ماحي محمد امين

- قينان محمود

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ التعليم العالي	بلقنيشي حبيب
مشرفا و مقررا	أستاذ محاضر	بوزكري جمال
مناقشا	أستاذ محاضر	باكرشة رابح
مناقشا	أستاذ محاضرا	ساعد محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2022/2021



الإهداء

إلى الوالدين الكريمين؛

إلى جميع الأهل والأقارب؛

إلى جميع الأصدقاء.

الشكر والتقدير

أول شكرنا هو لله ربّي العالمين الذي رزقنا حسن التوكل عليه ووفّقنا لإتمام هذا العمل.

ونتقدم بالشكر لمن يستحق الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور بوزكري جمال الدين لقبوله الإشراف على هاته المذكرة وعلى ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات علمية.

كما نتوجه بعميق الشكر إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد في إعداد هذا البحث ولو بكلمة طيبة مشجّعة أو دعاء مخلص.

الملخص:

هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المشاريع الاستثمارية من خلال توضيح تهدف الدور الذي يوليه البنك محل الدراسة في منحه التمويل اللازم لمختلف المشاريع الاستثمارية، وكذا معرفة الاجراءات المتبعة عند منحه التمويل.

ولتحقيق هذه الأهداف وللإجابة على التساؤلات، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد في جمع البيانات على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع من خلالها تم الحصول على بيانات ثانوية التي شكلت الإطار النظري، أما بالنسبة للإطار التطبيقي فقد اعتمدنا على دراسة ملف لمشروع استثماري بالإضافة إلى جمع الإحصائيات وتحليلها، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- أن البنك قام بتمويل مجموعة معتبرة من المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2021/2015.

- تعدد وتنوع إجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

الكلمات المفتاحية: بنوك تجارية، المشاريع الاستثمارية، تمويل بنكي.

Abstract:

The goal of this study is to shed light on the investment projects by clarifying in the necessary funding for the various investment projects as well as the procedures followed when granting the financing. In order to achieves and to answer the questions the analytical descriptive method was used in the collection of data on the theoretical literature and previons studies related to the subject which secondary was abtained which farmed the theoretical frome work as for the applied from work it woes base don collection and analysis of the results of the most important : - The bank has financed a singnfificant number of investment projects during the

period 2015-2021. The diversity and diversity of procedures for fioncing investment projects by the

agricultural and rural development bank. Key words: commercil bank , investment projects, bank finance.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

الصفحة	الموضوع
I	أ - الإهداء
II	ب - الشكر والتقدير
III	ج - الملخص
VI-V	د - قائمة المحتويات
VII	هـ - قائمة الأشكال
VII	و - قائمة الملاحق
(أ-٥)	مقدمة
32-02	الفصل الأول: البنوك وعمليات التمويل
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية البنوك
03	المطلب الأول: مفهوم البنوك، نشأتها وتطورها
05	المطلب الثاني: أنواع البنوك وخصائصها
10	المطلب الثالث: دور البنوك ووظائفها
15	المبحث الثاني: القروض البنكية
15	المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية ومعايير منحها
17	المطلب الثاني: مصادر وأنواع القروض البنكية
21	المطلب الثالث: مخاطر القروض البنكية ضماناتها
24	المبحث الثالث: عمليات حول التمويل
24	المطلب الأول: مفهوم وخصائص التمويل
26	المطلب الثاني: تصنيفات التمويل
30	المطلب الثالث: العوامل المحددة لأنواع التمويل وطرقه
32	خلاصة

67-34	الفصل الثاني: التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية
34	تمهيد
35	المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار
35	المطلب الأول: مفهوم وأنواع الاستثمار
38	المطلب الثاني: أهمية وخصائص الاستثمار
41	المطلب الثالث: أهداف ومخاطر الاستثمار
44	المبحث الثاني: ماهية المشاريع الاستثمارية
44	المطلب الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية
45	المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية وخصائصها
47	المطلب الثالث: اختيار المشاريع الاقتصادية
56	المبحث الثالث: المخاطر والضمانات البنكية وسبل تفعيل الاستثمار
56	المطلب الأول: المخاطر والضمانات البنكية
61	المطلب الثاني: وسائل الحد من مخاطر الائتمان
64	المطلب الثالث: سبل تفعيل الاستثمار
67	خلاصة
92-69	الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل مشروع استثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري
69	تمهيد
70	المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA
70	المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري
72	المطلب الثاني: المهام والهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري
74	المطلب الثالث: بطاقة تعريفية بوكالة تيارت 450
77	المبحث الثاني: دراسة تمويل مشروع استثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري
77	المطلب الأول: إجراءات تمويل البنك الوطني الجزائري لمشروع استثماري
82	المطلب الثاني: دراسة ملف منح قرض استثماري استغلالي في البنك الوطني الجزائري
88	المطلب الثالث: تقييم مساهمة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال فترة (2016-2021).
92	خلاصة

قائمة المحتويات

96-94	خاتمة
101-98	قائمة المراجع
109-103	الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	أنواع البنوك	1-1
72	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	1-3
87	مؤشرات التوازن المالية	2-3
89	أعمدة بيانية لعدد الملفات المودعة، المقبولة والمرفوضة خلال 2016-2021	3-3
91	منحنى بياني لتطور مبالغ التمويل الممنوحة خلال الفترة 2016-2021	4-3

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
74	توزيع موظفي وكالة تيارت	1-3
83	الميزانية المالية لسنوات 2019-2020-2021	2-3
84	جانب الخصوم	3-3
84	الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2019-2020-2021	4-3
86	مؤشرات التوازن المالي	5-3
86	حساب BFR	6-3
86	حساب TR	7-3
88	التغيرات التي طرأت على حجم مختلف الملفات	8-3
90	مساهمة البنك الوطني الجزائري في تمويل المشاريع الاستثمارية	9-3

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم 01	جدول الاستثمار
الملحق رقم 02	جدول التكفل بالاستثمار
الملحق رقم 03	جدول امتلاك المشروع
الملحق رقم 04	الانتاج المنظم
الملحق رقم 05	تطور المنتجات النباتية
الملحق رقم 06	تطور المنتجات الحيوانية
الملحق رقم 07	جدول تفصيلي للرسم

مكتبة

مقدمة

يعرف العالم تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالمجال المالي وزادت أهميتها في الآونة الأخيرة نتيجة التطور الاقتصادي الذي احتل الصدارة ولهذا أخذت الدول تتسابق للبحث عن أفضل السبل القادرة على مواكبة التطور التكنولوجي، فالتجهت بذلك إلى الاستثمارات باعتبارها أهم العوامل المحققة للعوائد المالية، حيث تحظى عملية الاستثمار وخاصة في العشرينيات الأخيرة باهتمام خاص حيث تنوعت بحالات توظيف الأموال، التي من شأنها زيادة مداخيل الفرد، وتحقيق الرفاهية وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية الشاملة.

تلعب البنوك اليوم على تجميع الأموال من أجل استعمالها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين ولذلك يمكن القول أن أهم أوجه استعمالات النقود من طرف البنوك إنما يتمثل في استعمالها في منح القروض على أولئك الذين يحتاجون إليها وتعتبر القروض في حقيقة الأمر النشاط الرئيسي للبنوك والغاية من وجودها ولتحصلها على عوائد تقوم البنوك بدراسة المشاريع لتحقيق الأهداف المرجوة.

ويعد تمويل هذه المشاريع من أصعب العمليات لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعاليته في التنمية من خلال عوائد كبيرة وبأقل تكاليف وكذا دراسته وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقله، وتتم عملية التمويل إما ذاتياً عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو الأرباح، وإما خارجياً وذلك باللجوء إلى الاقتراض من مختلف الهيئات المالية كالبنوك التجارية ويعتبر الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من أهم النشاطات الاقتصادية حيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن المالي وإنعاش الاقتصادي.

طرح الإشكالية:

وعلى هذا الأساس، فإن السؤال الرئيسي الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذه الدراسة، يُمكن صياغته على النحو الآتي:

ما الدور الذي تلعبه البنوك في ترقية المشاريع الاستثمارية؟

الأسئلة الفرعية:

ويؤدي بنا هذا التساؤل إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة.

- 1- ما هو مفهوم البنوك، وما هي أهدافها ووظائفها؟.
- 2- ما المقصود بالمشاريع الاستثمارية وكيف تتم دراسة وتقييم المشاريع؟
- 3- ماهي العناصر التي يهتم بها البنك خلال دراسته المتعلقة بتمويل المشاريع الاستثمارية؟

فرضيات الدراسة:

تقودنا معالجة الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية إلى اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

- 1- قرار التمويل ذو أهمية كبيرة على المشاريع الاستثمارية لذلك يجب أن يؤثر تأثيرا إيجابيا.
- 2- يقوم البنك بتلبية حاجيات التمويل من خلال إجراءات مختلفة كمية وعينية.
- 3- تكمن أهمية دراسة البنك من خلال حماية نفسه من المخاطر التي قد تصيبه جراء منح التمويل.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

- ✓ إظهار طبيعة نشاط البنوك.
- ✓ إفادة الجيل القادم من الطلبة بإضافة رصيد من المعلومات إلى المكتبة الجامعية.
- ✓ محاولة الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بعملية تمويل الاستثمارات.
- ✓ ميولنا الشخصي لهذا الموضوع وفضولنا لمعرفة حيثيات العمل البنكي.

أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث من خلال المحاور التي جاءت فيه إلى:
- ✓ المساهمة في إعطاء صورة حية عن البنوك والجهاز المكلف بتمويل الاستثمارات.
 - ✓ تقديم أهم التقنيات والطرق المستعملة في تمويل المشاريع الاستثمارية.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- ✓ تناسب وتوافق موضوع البحث مع التخصص الذي ندرس فيه.
- ✓ الأهمية البالغة التي تتميز بها البنوك في ترقية الاقتصاد الجزائري باعتباره المحرك الأساسي.
- ✓ الرغبة في فهم كل ما يدور حول الاستثمار والقروض الموجهة لتمويل المشاريع وكيفية منحها وسيرها.
- ✓ الرغبة الشخصية المستقبلية في الاستثمار.

الأدوات المستعملة في الدراسة

أما عن أدوات الدراسة ومصادر المعلومات والبيانات فقد اعتمدنا في الدراسة النظرية على مراجع باللغتين العربية والفرنسية المتخصصة في الموضوع، هذا إلى جانب الاعتماد على الرسائل والمذكرات الجامعية وكذا مواقع الإنترنت.

كما اعتمدنا في الدراسة التطبيقية الخاصة بالبنك الوطني الجزائري على الوثائق والمقابلات مع مسيري البنك الوطني الجزائري بتيارت.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي على اعتبار أنه الأكثر ملائمة لطبيعة موضوع بحثنا، فقد استخدمنا المنهج الوصفي في الفصلين الأول والثاني، والمنهج التحليلي في الفصل التطبيقي.

تقسيمات البحث:

من أجل الإلمام بنتائج البحث، قمنا تقسيم الدراسة إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

الفصل الأول: يكمن في عموميات حول البنوك وعمليات التمويل وقسمناه إلى ثلاث مباحث نتناول فيها ماهية البنوك، القروض البنكية، عمليات حول التمويل.

الفصل الثاني: الذي جاء تحت عنوان التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية حيث هو الآخر قسم إلى ثلاث مباحث فصلنا فيها أساسيات حول الاستثمار، وأهميته وخصائصه، تمويل المشاريع الاستثمارية.

أما الفصل الثالث فهو الفصل التطبيقي لدراسة حالة تمويل مشروع استثماري مستوى البنك الوطني الجزائري بوكالة تيارت.

الفصل الأول:

المبتدئ وعملياته التمهيدي

تمهيد:

تعتبر البنوك نوعا من المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان الذي يمكنها إلى التوسط بين المقترضين والمقرضين وقد شهدت هذه المؤسسات تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة نظرا للدور الكبير الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية حيث زادت أهميتها نتيجة للتطور الاقتصادي وصدور القوانين المشجعة للاستثمار بوجه عام ولم تعد أهمية البنوك كمؤسسات اقتصادية منحصرة في العمليات الادخارية وإنما أصبحت لها دور في العمليات الائتمانية والاستثمارية بمختلف أنواعها.

من خلال ما ذكر سابقا يمكن أن نتطرق في هذا الفصل إلى

المبحث الأول: ماهية البنوك.

المبحث الثاني: القروض البنكية.

المبحث الثالث: عمليات حول التمويل.

المبحث الأول: ماهية البنوك

يتكون الجهاز المصرفي لأي مجتمع من المؤسسات المالية وعدد من البنوك وتحتل هذه الأخيرة مكانة هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظرا للدور المهم الذي تؤديه، والمتمثل في جمع الأموال بغرض إدخالها في السوق على شكل قروض لدفع العجلة الاقتصادية نحو المام، وسنذكر خلال هذا المبحث كل من مفهوم البنوك، نشأتها، أنواعها، خصائصها، دورها و وظائفها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك، نشأتها، تطورها

إن المتأمل للبنوك في شكلها الحالي يدرك أنها محصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية والاجتماعية على مر العصور.

أولا: مفهوم البنوك

في البداية قبل تعريف البنك سوف نحاول معرفة مصدر كلمة البنك / حيث أصلها هو الكلمة ايطالية (banco) وتعني (banc)، وكان يقصد بها في البدئ المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيها بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني كلمة البنك المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتحرى فيه المتاجرة بالنقود. أما بالعربية فيقال صرف و صارف اصطراف أي الدنانير بدلها بالدرهم أو بدنانير سواها، والصراف أو الصيرفي، وجمعها صيارفة وهو بيع النقود بنقود غيرها.

- البنوك هي مؤسسات مالية وسيطية، تتمثل مهمتها الأساسية في جمع النقود الفائضة من الأفراد والمشروعات التي تتيح لها القدرة على إنشاء أو خلق نقود وودائع؛
- أو أشكال أخرى، قابلة للسحب بالصكوك، عند الطلب أو لآجال محددة، ويتم استخدام هذه الودائع في عمليات الخصم والإقراض للأخرين، وبذلك تساهم في إنشاء المشروعات وتنمية الادخار والاستثمار المالي، وتطوير القطاعات الاقتصادية¹؛

¹ أفلاح الحسینی، عبد الرحمن الدوري، "إدارة البنوك والمصرف"، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 13.

- كما يمكن تعريف البنك على أنه مكان إلقاء الموال بالطلب عليها بمعنى أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها الموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها¹.

وبناء على ما سبق يمكن تعريف البنك على أنه:

منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة الغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة، أو استثمارها من أوراق مالية محددة.²

كما عرف البنك أيضا على أنه كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تدفع تحت الطلب أو بعد أجل.³

وهناك تعريف شائع للبنك: يشير إلى تلك المنشأة المالية التي تقبل الودائع وتمنح وتقدم بعض الخدمات المصرفية المرتبطة بهذه النشاطات.⁴

ويعرف أيضا بأنه المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض و السلفيات".⁵

ثانيا: نشأة البنوك وتطورها

ترجع نشأة البنوك إلى القرون الوسطى، حيث أن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترجع إلى عهد بابل (العراق) حاليا بلاد ما بين النهرين وعصر الإغريق وأصل عملة بنك مشتقة من BANCO أي الطاولة، فقد كان في القديم الشخص الذي يقوم بتجارة العملة يجلس على الطاولة في الشارع، ونرجع نشأة البنوك التجارية أو الأولية إلى الفترة الأخيرة إلى القرون الوسطى حيث قام بعض التجار والصياغ في أوروبا وبالذات في مدن البندقية وبرشلونة بقبول أموال المودعين والاحتفاظ بها في مأمن السرقة والضياغ، مقابل إصدار شهادات إيداع إسمية ومنذ القرن 14 م سمح التجار والصياغ لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من المؤسسات والذي دفع عدد من المفكرين في

¹ زياد سليم رمضان ، محمود أحمد جودة ، "إدارة البنوك" ، دار الميسق للنشر و التوزيع ، عمان ، 1996 ، ص 8.

² شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1998، ص 25 .

³ خالد أمين عبد الله ، "العمليات المصرفية" ، دار وائل ، عمان ، 1998 ، ص 15.

⁴ عبد المطلب عبد المجيد، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الدار الجامعية ، مصر 2007، ص 117.

⁵ محمد إسماعيل هاشم " مذكرات في النقود والبنوك " ، دار النهضة، بيروت، 1996 ، ص 5.

الربع الأخير من القرن 16م إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم BANU.DELJA.PIZZADI.RIALTA سنة 1587م، أما أول بنك في التاريخ هو بنك برشلونة سنة 1401 م، و في عام 1609م أنشئ بنك أمستردام وكان فرصة الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب، وباستقرار في هذه المؤسسات المالية إعتاد الأفراد قبول شهادات الإيداع ثم تحولت الشهادة تدريجيا من شهادات إسمية إلى شهادات تستحق الدفع لحاملها فازدياد تداول شهادات انبثقت منها ما يعرف حاليا بالشيك.

منذ بداية القرن 18م أخذت عدد من البنوك يزداد تدريجيا وكانت أغلبها مؤسسات مالية يملكها أفراد وعائلات وكانت القوانين تقتضي بحماية المودعين.

إن ظهور الثورة الصناعية وانتشارها في دول أوربا أدى إلى إنشاء بنوك بشكل شركات مساهمة إلى اتسعت وقامت فروعها لها في كل مكان فاتسعت وظائفها لتشمل عملية الاقتراض والتسهيلات الائتمانية وخلق النقود.

في حين جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة كثيرا عن نشأة البنوك التجارية ففي عام 1668م أنشئ بنك السويد، وفي عام 1694 م أنشئ بنك إنجلترا وفي عام 1800 م بنك فرنسا.¹

المطلب الثاني: أنواع البنوك وخصائصها

تتفق البنوك في أساس تكوينها وممارستها للعمل المصرفي، إلا أنها تختلف نوعية النشاط الذي تخدمه أو تخصص فيه.

أولا: أنواع البنوك

يتكون الجهاز المصرفي من أي مجتمع من عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، ويعتبر تعدد أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق وهي كالتالي:²

¹إسماعيل محمد هاشم، "مذكرات في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1972 ، ص ص 43-44

²محمد سعيد أنور سلطان، "إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، لبنان 2005، ص ص 11-12

1. البنوك المركزية

يعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المركزي النابض، يمدّه بالدعم وينظم حركته ويبحث فيه الحياة، فجميع المنشأة المصرفية الأخرى تدور في النطاق الذي يرسمه لها في حدود السياسات التي يقررها، وتتخلص الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي، في خدمة الحكومة وقروضها، وإصدار أوراق النقد والعمل على استقرار سوق رأس المال وتنشيط الاستثمار الأجنبي وتحديد سعر الخصم وسعر الفائدة وموازنة.

2. البنوك التجارية

هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود، التي تسعى لتحقيق الربح وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عارضي الأموال، بالطلب عليها، إذ أنها توفر قطاعا ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت كما أن على عاتقها تسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين منشآت الأعمال والأفراد، وذلك بالإضافة إلى كونها أداة مهمة لمنح التمويل اللازم سواء المنتجين أو التجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من الائتمان.

3. البنوك المتخصصة

كما يوضح اسمها فهي بنوك تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين، فالبنك الصناعي يتخصص في تمويل الاستثمارات الصناعية والبنك العقاري يتخصص في تمويل الاستثمارات العقارية والبنك الزراعي يتخصص في تمويل الاستثمارات الزراعية، وبنك تمويل التجارة الخارجية يتخصص في تمويل التجارة الخارجية ومباشرة عمليات مصرفية خاصة بهاء ويرجع السبب في هذه التخصص إلى ما تقتضيه ظروف التمويل في كل هذه المجالات ذات الطبيعة المتباينة.

4. بنوك الاستثمار

من الصعب وضع تعريف محدد لبنوك الاستثمار وذلك لتعدد الأنشطة التي تضطلع بها في الوقت الحالي والاختلاف وظائفها من بنك إلى آخر حتى داخل نفس الدولة.

نشأ هذا النوع من البنوك في إنجلترا وكانت أعماله تقتصر على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية، وتوفير الأموال اللازمة للمقترضين في الخارج بطرح الأسهم والسندات في

الأسواق المحلية لرأس المال، أما في الوقت الحالي فقد امتد نشاط هذا النوع من البنوك خاصة في الدول الرأسمالية، ليشمل التمويل المحلي وإدارة الاستثمارات وتقديم المنشورة في المجالات الاندماجية بين الشركات وتمويل عمليات البيع الأجل، كما تلعب دورا هاما في الأسواق المالية الدولية.

5. بنوك الادخار

نشأت أساسا بغرض تجميع المدخرات الشعبية، وهي بالتالي بنوك شعبية تتكون من وحدات صغيرة الحجم منتشرة جغرافيا لكي تكون قريبة من الفئات ذوي الدخل المحدود، وهذه البنوك لا تستهدف الربح بصفة عامة ولكن غايتها الأصلية هي تجميع المدخرات الصغيرة الحجم وقد نالت هذه البنوك شعبية ضخمة في مختلف دول العالم.

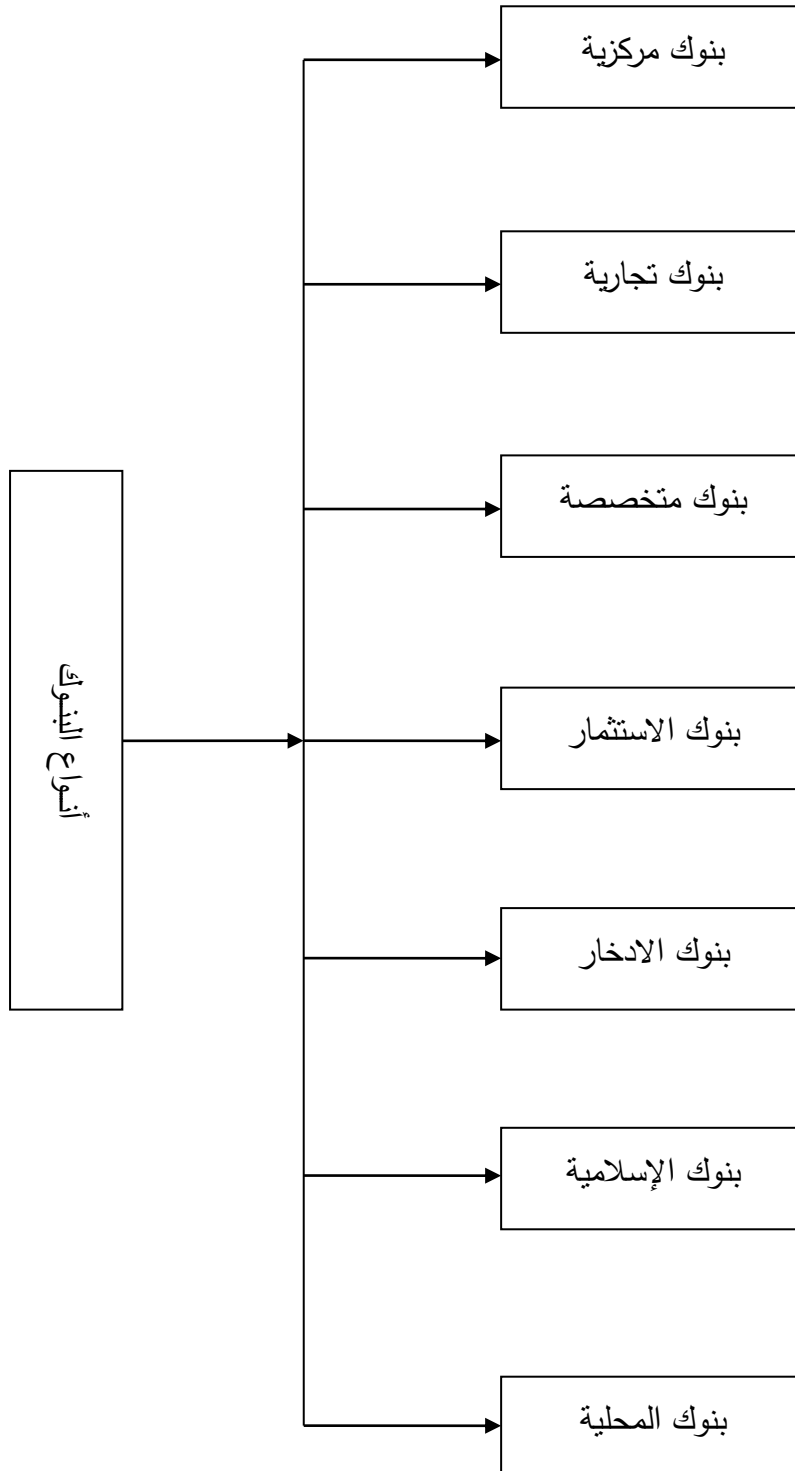
6. البنوك الإسلامية

قد يطلق البعض على البنوك الإسلامية اسم " بنوك اللابوية " أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة، إن البنوك التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة ولكن في الحقيقة البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية إسلامية، ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل إطار التعاليم الإسلام، هو بنك صاحب الرسالة وليس مجرد تجارة، بنك يبحث عن المشروع الأكثر نفعا " ليس مجرد الأكثر ربحا"، البنك الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبيق نظام مصرفيا إسلامي، وإنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية.

7. بنوك المحليات

بنوك المحليات يمكن أن تكون إحدى المنشآت المملوكة للحكومة المركزية أو تكون مؤسسات خاضعة لسيطرة السلطات المحلية، والعمل على تمويل مشروعات تمويل ذاتيا، ويتكون رأسمالها عادة من أسهم مقسمة على مختلف المقاطعات طبعا لعدد السكان يمكن تلخيص أنواع البنوك فيما يلي:

الشكل رقم: (1-1) أنواع البنوك.



المصدر: من إعداد الطالبين.

ثانيا: خصائص البنوك

يمكن دراسة خصائص البنوك وفقا لعدة معايير من حيث حجم البنك، من حيث السوق الذي يخدمه البنك من حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها البنك ... إلخ

في هذا البحث سنقوم بالتركيز على الخصائص التالية والتي نراها أكثر دقة وشمولية.¹

1. الخاصية الأولى: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

2. الخاصية الثانية : تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعاً الحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحد، غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتحاد العام نحو التركيز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الاستراتيجية، هذا التركيز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة تتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

3. الخاصية الثالثة: تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع.

وتتمثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر على اختلاف الزمان والمكان.²

والنقود القانونية تخاطي كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الإقتصادي.

4. الخاصية الرابعة: تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس المركزي .

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة و هي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد الشركات.

¹ امحمد سويلم، "إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية"، بيروت، الشركة العربية للنشر والتوزيع 1992، ص 26

² سليمان أبو دياب، "محاضرات في اقتصادية البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص 87-94

هذا الهدف تختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف و الرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية العليا.

المطلب الثالث: دور البنوك ووظائفها

والتي يتم إدراجها في هذا تلعب البنوك دور هام في مجال التنمية الاقتصادية من خلال أدائها لعدة وظائف المطلب :

أولا: دور البنوك

يعتبر البنك مؤسسة اقتصادية تقوم بعدة عمليات تتمثل في:

1. **عمليات الصندوق:** وهي عمليات المتمثلة في الودائع التي يتلقاها البنك من الجمهور في عمليات الدفع، والسبب في عمليات تحويل الأموال.
2. **عمليات القروض:** ومنها تقديم القروض النقدية، خصم الأوراق المالية، التجارية، التسبيقات على الحساب في منح الضمانات بآجال مختلفة و قروض مضمونة ... وغيرها.
3. **عمليات مع الخارج:** مثل قرض المورد، قرض المشتري، الاعتماد المستندي إلى جانب الدراسات العمليات المصرفية لفائدة السياح، التجار والمتقنين.
4. **العمليات المالية:** حفظ القيم المالية، الحفاظ على التواجد والدخول في البورصة إلى جانب الدراسات والبضائع و المساعدات المالية.¹

بالإضافة إلى هذه المعلومات التي يقوم بها البنوك هناك دورا اقتصاديا يكمن في:

- يلعب البنك دور المصدر للمال المتداول، إذ أن حجم التسليفات التي يوزعها ليس محدود على كمية الأموال أو الودائع التي يتلقاها و لكن التساهل أو التشديد في منح التسليمات يؤثر على إنتاج الثروات المالية أما بإحداث التضخم أو بتقليص حجم النقد.

¹عزيزي ليلي، "دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية"، رسالة ماجستير دفعة سبتمبر، الجزائر، 2004، ص5

- يساهم البنك في البلدان ذات النظام الحرفي تنشيط الاقتصاد الوطني، إذ أن هذا النظام يؤدي إلى ازدهار اقتصادي سريع على حساب المصلحة العامة كما أنه يتعرض لأزمات حادة يصعب التحكم فيها.
- يؤدي البنك دور الوسيط بين صاحب رأس المال وصاحب المشروع الذي هو بحاجة إلى رأس مال معين.
- البنوك تؤمن فرص العمل، ففي القطاع المصرفي عدد المستخدمين فيه لا يستهان به، وفي عدة تخصصات.
- البنوك تؤمن إيرادات للخرينة أي تفرض القوانين رسوما وضرائب على العمليات المصرفية.
- تقوم البنوك بتأمين سيولة الدولة كلما احتاجت الدولة إليها وذلك عن طريق سندات الخزانة إذ تقوم المصاريف بإفراض الدولة بمبالغ بفوائد متدنية، ومقرض الدولة هو البنك المركزي.
- البنوك تخلق النقود، بحيث يقوم القارض ويعطي للمقرضين حق سحب المبالغ في حدود قرضه بواسطة الشيكات، والتي يمكن استعمالها في تسديد السلع والخدمات التي الحصول عليها باستخدام نقود قانونية.¹

ثانيا: وظائف البنوك

للبنك وظائف هامة وعديدة حيث يقبل الأموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجتهم و بذلك مدينا لهم، وبعيد تقديمها لآخرين يحتاجوها لكي يستفيدوا منها وبهذا يكون دائما لهم، هذه الأموال التي يفرضها البنك هي أموال الجمهور التي أودعها لديه، وهو عند إعادة تقديم هذه الأموال يكون قد تاجر بأموال لا يملكها، ومن هذا يمكن تلخيص أهم وظائف البنوك في ما يلي:

1. قبول الودائع من الحقوق التي تخول لأصحاب الودائع سحب ودائعهم في أي وقت شاءوا بواسطة دفاتر الشيكات التي تعطي لهم و تسمى ودائع تحت الطلب.

¹ عبد المطلب عبد المجيد، "اقتصاديات النقود والبنوك"، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-121

والوديعة هي تعهد من البنك لصاحبها بأن يدفع لهم أي مبلغ في شكل نقود قانونية في حدود قيمة الوديعة في أي وقت شاء أو لشخص يوكله صاحب الوديعة، ويتم ذلك بواسطة شيك يحرره صاحب الوديعة، وهناك نوعان من الودائع وهما:

1-1 الودائع تحت الطلب: أكبر حجم من الودائع تحت لأجل، وذلك لدورها الكبير في تسهيل المعاملات التجارية والاقتصادية والوديعة تنشأ بمجرد تلقي البنك مبلغا من النقود الحاضرة، حيث تنشأ حساب جاري بقيمة الوديعة للعميل ويقدم عهدا من طرف البنك بر النقود أو جزءا منها في أي وقت يرغب العميل صاحب المشروع

2-1 الودائع الأجل

هي مبالغ يضعها أصحابها في البنك بهدف الحصول على الفوائد، ولا يجوز سحبها إلا بعد مدة زمنية متفق عليها بين البنك والعميل.

2. منح الائتمان

هذه الوظيفة تتمثل في منح البنك نقود (ورقية مصرفية) الأفراد (رجال الأعمال - تجار) لفترات زمنية مختلفة، غالبا ما تكون أقل من السنة وهذا لمساعدتهم في عملياتهم العاجلة ولمباشرة أعمالهم ونشاطاتهم، على أن يردوا ذلك المبلغ مع الفوائد على القرض، ويقوم القرض بمنح النقود للأفراد في شكل ما يسمى قروض قصيرة الأجل حيث تستغرق شهرا فقط وهي تعتبر هامة لمواجهة النشاط التجاري والاقتصادي وكذلك قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل، وهذه تكون الأكثر من سنة أو أجال طويلة حيث تكون موجهة لأغراض تجارية إنتاجية وعقارية وبهذا فالبنك يعمل على تلبية طلبات عملائه وذلك للحصول على فوائد، وهو يحاول الحصول على فوائد، وهو يحاول الحصول على ضمانات كافية في حالة منح القروض .

3. خصم الأوراق التجارية

غالبا ما تكون الأوراق التجارية على شكل كمبيالات، حيث يقدمها حاملها للبنك قبل حلول ميعادها أي ميعاد استحقاقها للحصول على النقود وتكون أقل من المبلغ الوارد في تاريخ استحقاق الكمبيالة، بهذا يقوم البنك بخصم الفرق بين قيمة الورقة التجارية في تاريخ استحقاقها وقيمة المبلغ في نفس التاريخ، وهذا نظير الفائدة التي يستحقها البنك ومقابل الخدمة التي أداها الشخص بتخليه عن أمواله مدة زمنية معينة،

تسمى تلك الفائدة بمعدل الخصم والنسبة بين قيمة هامش المبلغين. محسوبة على أساس سنوي تعتبر بعدا الخصم كمصاريف التحصيل، وهذه الوظيفة تعتبر هامة بالنسبة إلى رجال الأعمال لأنها تمكنهم من التوسع في مبيعاتهم لأجل، والحصول على أوراق تجارية يمكن خصمها من البنوك التجارية.

4. الوظائف الأخرى

1.4 التحصيل:

قبول البنوك للودائع يخول لها حق ممارسة جميع التسويات مثل تسوية الديون عن طريق المناقصة أو الترحيل في الحساب دون الحاجة إلى تداول كمية كبيرة من العملة وما يترتب على ذلك من مخاطر نقل، سرقة..... إلخ، والتسويات التي يقوم بها البنوك هي تحصيل الشيكات وتحصيل الكمبيالات والتحصيلات المستندية.

2.4 الخدمات التي يؤديها البنك في ما يخص بعض الأوراق التجارية

الأوراق المالية هي عبارة عن الأسهم والسندات والسهم يمثل جزء من رأس المال الشركة المساهمة، أما السندات تمثل من قروض الحكومة والهيئات الرسمية وغير الرسمية، والبنك يقوم بشراء وبيع الأوراق المالية وهذا تنفيذ الأوامر عملائه بعد تأكده من سلامة الأوامر وصحة التوقعات ووجود أرصدة دائنة أو اعتمادات مدنية في حساباتهم تسمح بتنفيذ تلك الأوامر .

3.4 خطابات الضمان

خطاب الضمان هو تعهد البنك بدفع مبلغ معين لدى الطلب إلى المستفيد في ذلك الخطاب، نيابة عن الضمان عند قيام الطالب بالتزامات معينة قبل المستفيد .

4.4 الاعتمادات المستندية

الاعتماد المستندي هو تعهد من قبل البنك للمستفيد وهو البائع بناء على طالب الاعتماد المشتري ودور البنك في الاعتماد المستندي وهو دور التعهد بالوفاء بين المشتري الذي يستحقه عليه البائع لقاء البضاعة التي يصدرها إليه وهذا التعهد يكسب المشتري قوة ويعزز اعتباره وثقة البائع به، حيث يقوم البنك بتسليم مستندات البضاعة من المصدر ودفع قيمة البضاعة له .

5.4 بيع وشراء العملات الأجنبية يقوم البنك بشراء وبيع يوميًا ، وكذلك للحصول على الربح إذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع.¹

ثالثًا: أسس البنوك

يقوم العمل البنكي على ثلاث أسس هامة تميز البنوك عن غيرها من مؤسسات الأعمال، هذه الأسس تكتسي أهميتها من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة.²

1. **الربحية:** يسعى البنك كأى من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين، وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك، وتتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة، إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك، أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يهدفها البنك على الودائع، لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.

2. **السيولة:** وهي تمثل مقدرة البنك على الاحتفاظ في أي وقت يتوازن بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، بمعنى أنه يكون على استعداد لتلبية طلب السحب في أي لحظة، باعتبار أن الجانب الأكبر من موارده تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب، فنقص السيولة سوف يؤدي إلى الدخول في وضعية الخطر، وعدم القدرة على تلبية طلبات السحب تعني الإفلاس، فبمجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة تكفي لزعة ثقة عملائه، مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم وهو ما يعرضه للإفلاس، لهذا على البنك أن يؤمن من نفسه من خطر السيولة وأن لا يغامر بتوظيف كل أمواله لتحقيق الربح فقط، وإنما عليه ترك جزء منها لمواجهة طلبات السحب المفاجئة.³

3. **الضمان:** يعني قدرة البنك على الوفاء بديونه والتزاماته ، فقيام البنك باستثمار رؤوس أمواله يجعله عرضة لوقوع خسائر على البنك أن يتحملها بنفسه بدلا من أن تقع على كاهل المودعين ، وتتطلب حماية حقوق هؤلاء المودعين بتجنب التوظيف غير الرشيد لتجنب الإفلاس، ولهذا السبب تعتبر الثقة أساس كل عملية من عمليات توظيف أموال البنك بغض النظر عن مصدرها لأن

¹إسماعيل محمد هاشم، "مذكرات في النقود و البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48-49.

²مصطفى رشدي شبيحة، "الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية، مصر 1998، ص 139.

³نفس المرجع ص 140.

الأموال التي يفرضها سوف تعود إليه وفي الآجال المتفق عليها وهذا ما يعني أن البنك يسعى إلى التأكد من أنه يوظف أمواله في نواحي مضمونه من حيث الربح وقلة المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال .

المبحث الثاني : القروض البنكية

تعتبر القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من الاستخدامات، والقروض هي التي تمكن البنك أساساً من دفع الفوائد المستحقة للمودعين لديه، وفي ناحية أخرى يعتبر الخطر ملازماً للقروض لذا يجب على البنك أن يلجأ لطلب ضمانات كافية من المؤسسات والأفراد التي تطلب القرض .

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية ومعايير منحها

تحتل القروض أهمية كبيرة على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات أصبح من الضروري أن يولي المسؤولون عناية خاصة بالقروض من خلال وضع سياسة ملائمة تضمن سلامتها .

أولاً: مفهوم القروض البنكية

كلمة قرض " Credit " أصلها من كلمة لاتينية Creditum مشتقة من فعل لاتيني credere والذي يعني (croire - يعتقد)، والقرض بلغة الاقتصاد يعني تسليف المال لتثمينه في الإنتاج والاستهلاك.¹

ويمكن القول أن القروض هي نتاج الثقة بين الأفراد والبنك، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطة شخص ما هو دائن "البنك" يمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين، يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمان أمام الآخرين ، وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة، ويتضمن القرض الذي يعطي لفترة ، الوعد من طرف المدين بتسديده بعد انقضاء الفترة التي يتفق عليها مسبقاً بين الطرفين.²

وهناك تعاريف أخرى نذكر بعضها :

¹ شاكر القرويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص90

² الطاهر الطرش، " تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1998، ص ص 172-173.

"إمداد الأفراد والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يلتزم المقترض بسداد تلك الأموال مع الفوائد وكافة المصاريف في تاريخ محدد دفعة واحدة أو على أقساط، ويلتزم المقترض بتأمين الضمانات المحددة التي تضمن البنك استرداد أمواله في حالة عدم السداد".¹

"القرض هو فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك أي الدائن بمنح أمواله إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحه إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل الوعد بالتسديد في آجال محددة تحدد سلفا حيث يصبح المتنازل دائنا والمستفيد من التنازل مدينا".²

"تسليف المال لتشغيله في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما: الثقة والمدة".³

وتعرف القروض بأنها عبارة عن اتفاق مكتوب بين مجموعة من الأطراف ، ويشمل نقل ملكية شيء ما من الطرف الأول إلى الطرف الثاني، مقابل الالتزام بتسديد قيمته أثناء فترة زمنية يتم الاتفاق عليها مسبقا، وتسدد قيمة القرض بناء على مبالغ مالية يطلق عليها اسم المبلغ المقطوع، ويحدد لها تاريخ معين يسمى تاريخ الاستحقاق، حيث يجب فيه تزويد الطرف الأول بقيمة معينة من المبلغ المالي، وقد يكون كل الطرفين أو أحدهما أشخاصا عاديين، أو مؤسسات خدمية، أو تجارية ، أو مالية.

وتعرف أيضا بأنها نوع من أنواع الإعارة التي تقدم إلى الأشخاص بناء على تقديمهم طلبا قانونيا، يشير إلى رغبتهم بالحصول على القرض، والذي يشمل وعدا بسداد قيمته أثناء فترة ثابتة، ومتفق عليها.

ومن التعريفات الأخرى للقروض هي مبلغ مالي، أو شيء معين يقدم إلى شخص ما، مقابل إعادة هذا المبلغ أو قيمة الشيء المقدم على دفعات محددة، وتشمل إعادة القيمة كاملة، أو إضافة مبلغ زائد إليها، يطلق عليه اسم الفائدة المالية.⁴

¹ أحمد صالح عطية، "محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 160

² الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سابق ذكره، ص 55.

³ شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 83.

⁴ عبد الحق أبو عتروس، "الوجيز في البنوك التجارية"، جامعة منتوري ، قسنطينة 2000 ص ص 25-26.

ثانيا : معايير منح القروض

تستند البنوك إلى عدة معايير عند تقرير منح القروض ويعتمد اتخاذها هذا القرار على دراسات حول العميل وتنبؤ بالمستقبل وهي كالتالي:

1-شخصية العميل: تعتبر السمعة الحسنة للعميل محصلة عدد من السمات في مقدمتها الأمانة، الكمال، المثابرة والأخلاق ،هذه السمات إذا توفرت لدى المقترض تشكل له الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته وديونه .

2-طاقة العميل: سداد القرض في مبيعات الاستحقاق يتوقف على مقدرة العميل في شؤونه بكفاءة وبما يعود عليه بالنفع، ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة ومدى قدرته في المحافظة على رأس المال.

3-الظروف الاقتصادية للعميل: تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته والتي قد تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في هذه الحالة، فقد تتوافر الصفات الأربعة السابقة في طالب القرض، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان ، لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل.¹

4-الضمانات: الضمانات الشخصية والعينية.

المطلب الثاني: مصادر وأنواع القروض البنكية

تنوع مصادر القروض وكذا أنواعها حيث في هذا المطلب نبين المصادر الأساسية وكذا الأنواع المختلفة للقروض

¹عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "إدارة البنوك"، دار المعرفة، طبعة 1، الإسكندرية، مصر، 2002، ص165-166.

أولاً: مصادر القروض البنكية

تتمثل مصادر القرض في ما يلي:

1. **الإيداعات البنكية:** منذ ظهور البنوك الخاصة بالإيداع والتخليص ظهرت الإيداعات البنكية التي تمول النشاطات الجارية المصرفية بحيث تشكل وسائل نقدية.

2. **الورقة المصرفية:** هي وسيلة قرض عندما أصدرت على شكل خصومات بحيث لا تتداول إلا في فترة الخصم ثم تسدد في أجل الاستحقاق.

3. **الحساب البنكي:** أن العلاقة بين البنك و الزبون تكون مدونة في وثيقة كشف العمليات ولها قسمين أحدهما للمدفوعات والآخر للمسحوبات ويسمى الحساب، بعد كل عملية تقارب، بين الجانب الدائن ومجموعة الجانب المدينة.¹

4. **السوق النقدية:** تهدف هذه الأسواق إلى إجراء مفاوضات حول القروض وتتم بتقديم الزبون طلب يحدد مقدار القرض ليتلقى بعدها إشعار بالقبول أو عدم القبول لطلبه.²

5. **سوق المال:** ويغطي الاحتياجات التمويلية متوسطة الأجل، وذلك عن طريق إصدار الأوراق المالية المختلفة كالسندات والأذون وعقود القروض، وتزاول العمل في هذا السوق أساسا البنوك المتخصصة وبنوك الأعمال والاستثمار، ومنشآت التأمين والادخار، ولا يعني ما تقدم الفصل بين المؤسسات العامة في كل من السوقين، بدليل أن البنوك التجارية أصبحت تزاول عمليات داخل السوق، في حين تقدم بنوك الأعمال والاستثمار تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل.³

وهناك مصادر أخرى نذكر منها :

1-موارد البنوك: هناك ثلاثة أصناف من الموارد هي:

أ - النقود التي خلقتها و التي تغذي ودائعها.

ب - الادخار السائل أو قصير المدى الذي تجمعها البنوك.

¹ عبد المطلب عبد المجيد، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية للطبع، طبعة الأولى، مصر 1997، ص103.

² الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 77.

³ أحمد صلاح عطية، "محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية"، مرجع سبق ذكره، ص 160.

ج- للموارد المقترضة للمدى الطويل ورأسمالها الخاص.

2- موارد صناديق القرض البلدي: تمويل قروضها من قروض و هبات الجماعات المحلية.

3- موارد الشركات المالية: تأتي من أسواق رؤوس الأموال.

4- موارد المؤسسات المتخصصة: تأتي من أسواق رؤوس الأموال.

5- الموارد المالية للخرينة العامة: تجمع الخزينة العامة الموارد من كل نوع سيولة.

6- موارد الإذخار: هي موارد من عند المؤسسات المالية والخاصة من البنك المركزي الذي يتم حسابها فعندما تحصل هذه المؤسسات على هذه الموارد تقوم بتقديمها في شكل قروض إلى زبائنها.

ثانيا: أنواع القروض البنكية

قد نجد في أي بنك أنواع من القروض حيث تنقسم إلى ثلاثة فروع:

1- قروض الاستثمار: قروض الاستثمار هي قروض موجهة لتمويل الأصول الثابتة التي تمثل أداة عمل المؤسسة، حيث تساهم هذه القروض في تمويل الحياة على المعدات، وفي رفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات، وقد تمنح هذه القروض لإنجاز مشاريع جديدة أو لتوسيعها عن طريق تحديد المعدات ، فالحياة لهذه القروض تكون لاستعمالاتها لمدة طويلة حيث يتم تحقيق خلال هذه المدة رقم الأعمال وأرباح والتي يتم تخصيص جزء منها لتسديد القروض.¹

2- قروض الاستغلال: إن قروض الاستغلال تهدف لتغطية الاحتياجات الناجمة من عمليات الاستغلال أو التغطية النقص الظرفي أو المؤقت في رأس المال العامل، وهذا النوع من القروض لا تتعدى مدتها سنتين على الأكثر.²

3- القروض بالالتزام: القروض بالتوقيع هي تعهدات يقدمها البنك التجاري لزبائنه ضمانا لمديونيتهم عند تعاملهم مع الغير على شكل كفالات ، ضمان احتياطي أو قبول، عندما تكون غير قادرة

¹ بخراز يعمل فريدة، "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص116

² مروان عضوان، "الأسواق النقدية والمالية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص54

على الدفع، ويتم تقديم هذه التعهدات على شكل توقيعات لصالح الدائنين على أن يتحمل المدين تكلفة القرض.¹

- يمكن تصنيف القروض حسب آجالها إلى أنواع:

- قروض قصيرة الأجل
- قروض متوسطة الأجل
- قروض طويلة الأجل

(1) قروض قصيرة الأجل

وهي تلك النوعية من القروض التي يطالب البنك بما من العميل بتسديدها في مدة زمنية لا تتجاوز سنة.

(2) قروض متوسطة الأجل

توجه لتمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز مدتها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات و تجهيزات الإنتاج... ولأنها أكثر تعرضا لاحتمالات عدم التسديد نتيجة للتغيير على مستوى المركز المالي للمستثمر أو المقترض و هنا نميز نوعين:

أ - قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة

هنا يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم أوراقه المالية لدى البنوك الأخرى أو لدى البنك المركزي الذي يسمح له بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار آجال الاستحقاق.

ب -قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة

يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو بنك تجاري، ويكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض، وهنا تظهر أزمة السيولة لذلك يجب على البنك أن يحسن دراسة القرض وبرمجتها زمنيا لتجنب عجز خزينته.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 147.

3) قروض طويلة الأجل

هي قروض تفوق في الغالب سبع (7) سنوات، وتمتد أحياناً إلى غاية عشرين (20) سنة، وهي تمويل المشاريع الكبيرة مثل الحصول على عقارات، ونظراً لضخامة مبلغها وطول مدتها، فتقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى عليها عادة عليها عادة البنوك التجارية.

المطلب الثالث: مخاطر القروض البنكية وضماناتها

تتنوع مخاطر القروض البنكية ويتم تحليلها وفق استراتيجيات محددة تختلف باختلاف القرض الممنوح لذا في هذا المطلب سنتطرق لأهم المخاطر وكذا ضمانات منحها.

تعرف المخاطر البنكية على أنها احتمال تعرض البنك لخسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على الإستثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف البنك المرجوة حيث تقسم المخاطر إلى صنفين أساسيين هما:

1. التصنيف الأول

يتضمن نوعين من المخاطر وهما:

- المخاطرة النظامية والمخاطرة غير نظامية

أ. **المخاطرة النظامية:** يقصد بها جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها مثلاً: مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التضخم، تغيرات تكنولوجية مخاطر تغير أذواق العملاء، بالإضافة إلى مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية.

ب. **المخاطرة غير نظامية:** هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية

واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتحاد البنك مانح القرض في الأجل متفق عليه.¹

أصل أو صاحب ديون أو الحقوق مقيمة بتلك العملة (العملة الأجنبية)²، وتؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالبنوك إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، ففي حالة زيادة سعر الصرف العملات فإن البنك يحقق أرباحاً، وبالعكس يمكنه تحمل خسارة في حالة انخفاض سعر تلك العملة عن السعر الذي أستدان به.

- **مخاطر السوق:** ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أدائه خلال ثلاث سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أدائه ويركز البن في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق.³

مخاطر التشغيل: توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، وهكذا تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، ومما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة البنك، وهكذا فإن مخاطر تشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء وعدد أقسام الفروع وعدد الموظفين، ولذلك فإن نجاح الرقابة على الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفى أم لا.

ويشمل هذا النوع من المخاطر الاختلاس، الجرائم الإلكترونية، التزوير، السرقة.

وقد تقف عدة أسباب وراء التعر لمخاطر السيولة نذكر منها:⁴

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.

¹ منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية"، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 227.

² Georges sauvageot, précis de finance, nathan, paris, 1997, p126

³ مفتاح صالح، "تقنيات البنوك وأساسياتها"، رسالة ماجستير دفعة سبتمبر جامعة الجزائر 2007، ص 87

⁴ منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية" مرجع سابق ذكره، ص 7.

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

- **مخاطر سعر الفائدة:** ويقصد بمخاطر أسعار الفائدة، احتمال تقلب أسعار الفائدة مستقبلاً، فإذا ما تم التعاقد بين البنك والعميل على سعر فائدة معين على القرض، ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق، وارتفعت معها أسعار الفائدة على القروض التي على نفس درجة المخاطر مع القرض المتعاقد عليه، فإن هذا يعني أن أموال البنك أصبحت مفرقة في استثمارات عائداتها أقل من العائد السائد في السوق أو قد تأخذ مخاطر سعر الفائدة صورة أخرى تتمثل في انخفاض أسعار الفائدة مستقبلاً.¹

ويحصل خطر سعر الفائدة بالنسبة إلى البنك عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عائد الاستخدامات، ولحد من خطر سعر الفائدة وجعلها في مستوى معقول وجب على البنك أن يتوفر على نظام لمراقبة القروض وتغييرات المعدلات.²

- **مخاطر أسعار الصرف:** يعرف خطر سعر الصرف بذلك الخطر المرتبط بتطور مستقبلي لسعر الصرف عملة الأجنبية يتحمله مالك.

2- التصنيف الثاني: هناك نوعين من المخاطر التي تتعرض للبنوك هما:

المخاطر المالية ومخاطر التشغيل.

أ. **المخاطر المالية** وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

• **المخاطر الائتمانية:** تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم قدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك

¹ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية" مرجع سابق ذكره، ص 242.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص 49.

لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.¹

• **مخاطر السيولة:** ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض.²

وتنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته قبل الغير أو تمويل زيادة الأصول، وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة.

المبحث الثالث: عموميات حول التمويل

يعتبر التمويل من أقدم فروع علم الاقتصاد إلا إن دراسته لم تحظى بالاهتمام إلا منذ عهد قريب عندما تولد إحساس بضرورة وضع المبادئ الأساسية لنظرية التمويل. ولقد حاول الباحثون إبراز أهمية هذه الأخيرة.

ففي الاقتصاديات المعاصرة يشكل التمويل أحد الأنشطة الرئيسية لتطوير القوى المنتجة وبالتالي الإنتاج فهو يحدد رأس المال نفسه وخاصة اللحظة الأساسية لتحويل الرأسمال النقدي إلى رأس مال منتج وعلى هذا الأساس.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص التمويل

أولاً: مفهوم التمويل

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الأخيرين تطوراً ملحوظاً جعلنا نلاحظ تباين بين تعاريفه عند الاقتصاديين وندتاول بعض التعاريف:

¹ عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 213.

² حسين بلعجوز، "إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة مخاطر - تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005، ص 07.

- **تعريف 01:** يعرف التمويل على أنه: «هو الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزء من الإدارة».

- **تعريف 02:** التمويل هو تدبير الأموال اللازمة للقيام بنشاط اقتصادي.

- **تعريف 03:** التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام.

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص تعريف للتمويل بحيث يمكن أن نعرفه على أنه: «هو تدبير الأموال اللازمة لإنشاء وتكوين، أو توسيع أو تطوير المؤسسات بمختلف أنواعها، من مصادر مختلفة و بالأشكال المتنوعة والعمل على توظيفها واستخدامها بأفضل طريقة ممكنة».¹

ثانيا: خصائص التمويل

إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسات من مصادر مختلفة لها عدة خصائص وتتمثل فيمايلي:

- **الاستحقاق:** ويعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة عن التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.²

- **الحق على الدخل:** وينبغي أن مصادر التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله وفوائده المترتبة عليها من السيولة أو دخل المؤسسة.

- **الحق على الموجودات:** إذا عجزت المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو المآجورات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموارد الثابتة وهنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسليم أي التزامات.

- **الملائمة:** وهو يعني أي تنوع مصادر التمويل وتعددتها تعطي المؤسسة فرصة اختيار مسار النمو الذي يناسب التوقيت والكمية والشروط والفوائد.³

¹ سمير هريان، "صنغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2015، ص ص 28، 29.

² ريم كعباش، وفاء ناجم، "التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقادي و بنكي، جامعة الجلالي بونعامة بخميس مليانة، 2016، 2017، ص 7.

³ ريم كعباش، وفاء ناجم، "التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المطلب الثاني: تصنيفات التمويل

أولاً: تصنيف التمويل حسب المصدر

من خلال هذا التصنيف نلاحظ أنه يوجد تمويل داخلي وخارجي:

1. التمويل الداخلي (الذاتي)

أ- التمويل الداخلي:

يعني مقدرة المنشأة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وكذلك زيادة رأسمالها العامل من الأموال الذاتية للمنشأة، ويشمل التمويل الداخلي على الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية وكذلك ثمن بيع الأصول الثابتة، ومع ذلك نستطيع التمييز بين نوعية من التمويل الداخلي من خلال الهدف من التمويل وهي:

النوع الأول: وهو التمويل الداخلي بهدف المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمنشأة.

النوع الثاني: وهو التمويل الداخلي بهدف التوسع في نشاط المنشأة الاستثماري وبشكل عام نستطيع القول أن مصادر التمويل الداخلي هي: مخصصات، الامتلاك الاحتياطات، الأرباح المحتجزة.

ب- مزايا وعيوب التمويل الداخلي:

➤ مزايا التمويل الداخلي: وتتمثل فيما يلي:

- تدعم الأرباح المحتجزة المقدرة الافتراضية للوحدة عن طريق زيادة حقوق الملكية.
- تعتبر أهم مورد بالنسبة للمؤسسات التي يصعب عليها الحصول على أموال من مصادر أخرى.
- يعطي للمؤسسة حرية أكبر في اختيار الاستثمار دون قيد أو شروط أو ضمانات.¹

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2008 ، ص ص 23 22.

➤ عيوب التمويل الداخلي:

- يؤدي الاعتماد على التمويل الداخلي فقط إلى إبطاء التوسع مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.
 - قد لا تتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال الذاتية (الداخلية) في نشاط المنشأة.
 - إذا كانت الأرباح الموزعة محدودة فهو يؤدي إلى عدم رضا أصحاب الأسهم.
- عند الاعتماد الكلي على هذا المورد المحدود يعني عدم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة في السوق المالية.

2. التمويل الخارجي

التمويل الخارجي يعني تمويل الاستثمارات الجديدة في منشأة الأعمال بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية، وتحصل المنشأة على تلك الأموال بشروط يحددها سوق المال وبالتالي تحتاج إلى وقت أطول من أجل دراسة الوضع المالي والشروط والتكلفة والعائد المتوقع جراء ذلك. لأن التمويل الخارجي هو مكمل للتمويل الداخلي من أجل تغطية الاحتياجات المالية الاستثمارية، الجارية) وعادة لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية الاحتياجات المالية للمنشأة و بالتالي تلجأ المنشأة الاقتصادية إلى التمويل الخارجي.¹

ثانياً: تصنيف التمويل حسب الغرض

1. قروض الاستغلال

هي النشاطات التي يقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها التمويل، التخزين، الإنتاج... الخ. ونظراً لطبيعتها المتكررة والقصيرة ومنيا فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات.²

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"، مرجع سبق ذكره، ص 24 25.

² طاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 53.

2. قروض الاستثمار

يتمثل في تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع. وفي هذه المرحلة يتقلص رأس مال لدى المؤسسة وفي نفس الوقت يزداد لديها رأسمال الثابت هذا إذا كان التمويل من مصادر ذاتية أما في الحالة التي يكون فيها التمويل من خارج المؤسسة فإن حجم رأس مال الخاص لن يتغير.¹

ثالثا: تصنيف التمويل حسب المدة

ينقسم بدوره على ثلاث أقسام، ويتم توضيح كل شكل على حدا فيما يلي:

1. التمويل قصير الأجل

أ- مفهوم التمويل قصير الأجل: وهو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي ويمثل التمويل الذي يستخدم التمويل العمليات الجارية في المشروع ويرتبط أهدافه في السيولة والربحية وتستخدم لتمويل الاستثمارات في الأصول المتداولة والاحتياجات المالية المؤقتة.

ب- مصادر التمويل قصير الأجل: حيث يصنف التمويل قصير الأجل إلى مجموعتين هما:

➤ التمويل قصير الأجل التلقائي: يتولد تلقائيا خلال دورة التشغيل للشركة ولا يحمل عادة معدل فائدة اسمية²، حيث يتكون من:

- الائتمان التجاري Trade credit : ويقصد به الائتمان الذي يقدم للمؤسسات لغرض تمويل احتياجاتها الجارية مثل شراء مواد أولية أو بضاعة، وهو ائتمان قصير الأجل والذي تكون فترته الزمنية لسنة.

- المستحقات: يتمثل التمويل عن طريق المستحقات في تلك المستحقات الإلزامية الناتجة عن الخدمات التي تحصلت عليها المؤسسة والتي لم يتم سداد تكلفتها و تتمثل هذه المستحقات (4) في مبالغ

¹ شوخي هناء، "آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر"، مذكرة مقامة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 10.

² عبد الغفار الحنفي، "الإدارة المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 541.

الضرائب المستحقة، اقتطاعات الضمان الاجتماعي بعض الأجور المستحقة وغيرها. وعادة ما تلجأ المؤسسات إلى هذا النوع من التمويلات لأنها تعتبر مجانية وليس لها تكلفة.¹

➤ **التمويل التفاوضي:** يتم بناء على اتفاق ومفاوضات شخصية وعادة يكون محدودا في حجمه ويحمل معدل فائدة اسمي وتعتبر القروض المصرفية مثالا لذلك والكمبيالات... ومنها:

• الائتمان المصرفي: هي قروض تمنح لفترة لا تتجاوز العام قد تكون في شكل خط ائتمان أو ترتيبات خاصة بقرض واحد والحالة الخاصة بخط الائتمان تعرف باتفاق لتدوير القرض ذلك قد يمتد مثل هذا النوع من الائتمان لمدة لا تتجاوز العام وهناك صور للائتمان المصرفي : الخصم التجاري، السحب على المكشوف، تسهيلات الصندوق والقروض موسمية.²

2. التمويل المتوسط الأجل

يقصد بها تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من باقي المتعاملين الاقتصاديين سواء في صورة نقدية أو أصول، والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح ما بين سنتين وسبع سنوات، وعادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة، ويشمل على:

قروض التجهيزات: عندما تقوم المؤسسة بشراء آلات وتجهيزات فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الأجل بضمانة هذه الموجودات وتدعى هذه القروض تمويل التجهيزات. وتمول الجهة المقرضة عادة بين 70% إلى 80% من قيمة التجهيزات ويبقى 20% إلى 30% من القيمة كهامش آمان للممول تدفع من المفترض

3. التمويل طويل الأجل

تحصل عليها المؤسسة من المؤسسات المالية المختلفة مثل البنوك وشركات التأمين، وتتوقف عملية سداد القرض على ما يتم الاتفاق عليه من شروط يتفق عليها بين المؤسسة والجهات التي تقدم هذه الأموال في شكل قروض وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة، وتاريخ الاستحقاق عادة ما تفوق 7 سنوات فإنها تتطلب بعض الضمانات التي تطلبها الجهة المقرضة.

¹ سمير هريان، 'صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

² عبد الغفار حنفي، "الإدارة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 547.

➤ مصادر التمويل الطويل الأجل: يصنف إلى صنفين:

أ- **الضمانات الشخصية:** ويتم بتدخل شخص آخر خلاف المقرض وتعهده بسداد القرض (رأس مال المقرض والفوائد المترتبة وكذا تكلفة القرض)، وفي حالة توقف المدين عن الدفع البنك يمكن الرجوع على الفرد الضامن، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن.

ب- **الضمانات الحقيقية:** وهي عبارة عن ضمانات ملموسة يمكن حجزها في حالة عدم تسديد المدين لديه، كالعقارات والمنقولات وترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان، في سبيل الرهن، وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، ويمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض.¹

المطلب الثالث: العوامل المحددة لأنواع التمويل وطرقه

أولاً: العوامل المحددة لأنواع التمويل

1. **الملائمة:** يشير إلى مدى ملائمة الأموال المستخدمة لطبيعة الأصول التي ستقوم هذه الأموال بتمويلها أو الأموال التي تحصل عليها المؤسسة يجب أن تكون مناسبة لأنواع الأصول المستخدمة متماشية مع طبيعتها.

2. **الدخل:** كلما كان الدخل المتوقع كبير فيتم التمويل عن طريق الاقتراض والعكس إذا كان الدخل المتوقع منخفض فيتم التمويل عن طريق أموال الملكية.

3. **الخطر:** المقصود بالخطر هنا هو الضرر الذي يلحق صاحب المشروع نتيجة لزيادة الالتزامات على المشروع وكثرة الأفراد الذين يقدمون في الأولوية على الدخل وعلى الموارد عند التصفية.

4. **السيطرة:** وتعتبر رغبة الملاك في سيطرتهم على الشركة من العوامل التي تلعب دوراً في تخطيط أنواع الأموال المستخدمة إذا كان الهدف الرئيسي هو المحافظة على السيطرة فيبدو أنه من

¹ سمير هريان، 'صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة'، مرجع سبق ذكره، ص ص 35 36 37.

الأفضل الحصول على أية أموال إضافية عن طريق الدائنين أو الملاك المتنازعين ولكن هذا لا يحدث دائما.¹

5. المرونة: يقصد بها تعدد مصادر التمويل المتاحة إمكانية الاختيار من بين أكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب والتي تتيح للمؤسسة إمكانية أحداث أي تغيير تراه مناسبة على مصدر التمويل في المستقبل.

6. التوقيت: والمقصود هو تحديد المؤسسة للوقت الذي تدخل فيه على السوق من أجل الحصول على الأموال بأدين كلفة ممكنة و بأفضل الشروط.

ثانيا: طرق التمويل

1. التمويل المباشر: يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض دون تدخل أي وسيط أو مؤسسة مالية فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية والادخارية يمكن تحويلها إلى وحدات التي هي في عجز مالي لتلبية احتياجاتها وله عدة صور ويختلف باختلاف المتعاملين في المشروعات (أفراد، حكومة).

2. التمويل غير المباشر: هذا النوع من التمويل يقوم المقترضين النهائيين بإصدار أوامر مالية ثانوية متداولة وغير متداولة من أجل إشباع حاجاتهم التمويلية وهذه العملية تتركز على تدخل الوسطاء الماليين.²

¹ شوخي هناء، "آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره ، ص ص 6 . 7.

² شوخي هناء، "آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره ، ص ص 7 . 8.

خلاصة:

نستخلص إلى أن الجهاز المصرفي (البنكي) وصل إلى درجة كبيرة من التطور، نتيجة لتطور المعاملات المالية، فأصبح من مكان لعرض النقود والطلب عليها، إلى رائد السياسة النقدية لأي دولة، وموجه الاقتصاد نحو التنمية، كما أنه رغم تعدد البنوك وتخصصها إلا أنها تؤدي وظائف متكاملة ولا قمل أي قطاع من القطاعات الاقتصادية، واستحداث أي نوع هو استكمال الخدمات معينة، ومن هذا النوع، البنوك الإسلامية التي أضفت الجانب الديني وامتيازاته المشجعة للاستثمار، وتقليل التكلفة على المعاملات المالية، والبنوك الإلكترونية التي تبين مدى ارتباط عامل التكنولوجيا بالبنوك وعملها والتسهيلات في الخدمة البنكية، والبنوك الشاملة دلالة على مدى استيعاب البنوك للعديد من الوظائف، وتقديمها لكافة الخدمات، ومن خلال تعرضنا إلى وظائف البنوك، أصبحت تمارس البنوك وظائف خارجية عديدة، كالوساطة في البورصة، وإدارة الأعمال والممتلكات كما أنها تعتمد في تمويلها على الودائع بدرجة كبيرة، وإعادة استعمالها في منح القروض، مما يجعلها داخل دائرة المخاطرة، التي تحاول التقليل منها من خلال الضمانات المقدمة لها والمدروسة من قبل البنك، والقروض باب من أبواب الحصول على الفوائد والأرباح، وأيضا التشجيع على الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.

الفصل الثاني:

التحويل البنكي للمشاريع

الاستثمارية

تمهيد:

بعد التعرض في ما مضى من الفصل الأول إلى البنوك بصفة عامة من جهة، ومن جهة أخرى سنتطرق في الفصل الثاني إلى دراسة معمقة حول الاستثمارات والمشاريع الاستثمارية وكيفية تمويلها.

تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي، وهو استخدام مدخرات الأفراد والجماعات لتكوين الطاقات اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها أو التوسع فيها. وتتم زيادة الاستثمارات بتشجيع على إنشاء وتطوير وتوسيع المشروعات الاستثمارية وتمويلها من طرف المؤسسات المالية.

في هذا الفصل سنقدم عدة مفاهيم والدراسات اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية وسنتطرق إلى:

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار.

المبحث الثاني: ماهية المشاريع الاستثمارية.

المبحث الثالث: المخاطر والضمانات البنكية وسبل تفعيل الاستثمار.

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار

الاستثمار هو تلك المبالغ والمدخرات التي لا تستهلك وبالتالي توجه نحو الاستخدامات والتي تؤدي بدورها إلى إنتاج سلع وخدمات من أجل تلبية الحاجات الاقتصادية للمجتمع وبالتالي الرقي الاقتصادي، هذا يعني أن الاستثمار يمثل إحدى دعائم النمو والتطور الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع الاستثمار

الاستثمار مفهوم اقتصادي واسع فهو كلمة مركبة ذات معاني عديدة الذي أدى إلى اختلاف في الحصول على تعريف شامل للاستثمار وسنتطرق إليه في هذا المطلب ولأنواعه أيضا.

أولاً: مفهوم الاستثمار

يستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد وهو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية ومن أهمها الدخل، الاستهلاك، الادخار والإقراض، ولقد تعددت المفاهيم حول الاستثمار واختلفت حسب الزاوية المنظورة إليها ويلاحظ ذلك فيما يلي:

1. مفهوم الاستثمار الناحية الاقتصادية:

هو التضحية أو الاستغناء عن استهلاك عاجل أكيد من أجل الحصول على استهلاك أجل أوفر غير مؤكد، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية.

2. مفهوم الاستثمار من الناحية المحاسبية:

يقترن مفهوم الاستثمار هنا بالقيم الثابتة أي تضم كل السلع والقيم المادية والمعنوية التي تمت حيازتها أو إنشاؤها من قبل المؤسسة والتي تتعلق بدورات مالية.

3. مفهوم الاستثمار من الناحية المالية:

يعتبر الاستثمار هو توظيف الأموال في فترات زمنية يؤدي من خلاله إلى التقليل من المصاريف على المدى الطويل.

أما Pierre Conso فيرى أن الاستثمار من الناحية المالية هو: "توظيف فوري لمبالغ مالية لشراء أصل، على أمل الحصول على أرباح على فترات، وهذا التوظيف الأموال لا يعني الإنفاق المبدئي فقط بل يشمل أيضا التدفقات النقدية الخارجة أثناء العملية الإنتاجية، كتكوين العمال لاستعمال الأصول الجديدة.¹

ثانيا: أنواع الاستثمار²

تعددت أنواع الاستثمارات وذلك باختلاف النظرة إليها وأهم الأنواع المتوفرة تخص: الاستثمارات الحقيقية والمالية، الاستثمار الفردي والمؤسس، الاستثمار الخاص والعام والاستثمارات المحلية والأجنبية.

1. الاستثمارات الحقيقية والمالية:

أ- الاستثمارات الحقيقية أو الإنتاجية:

هي مجموع الاستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح، أو شراء وتملك الأصول الرأسمالية. بالاستثمار في الأراضي والمصانع والشركات الإنتاجية ومشاريع الهياكل الارتكازية، وهذا النوع من الاستثمارات تؤدي إلى زيادة حقيقية في الناتج المحلي والإجمالي وفي تكوين وتراكم رأس المال الثابت الوطني، ولها علاقة بالطبيعة والبيئة التي تتواجد بها من خلال كيانها الملموس أي لها قيمة حقيقية وتتمتع بدرجة مخاطر منخفضة إلا أن درجة سيولتها منخفضة وتحمل نفقات تأمين، تخزين والصيانة.

ب- الاستثمارات المالية:

هي مجموع الاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالي، وتتمثل في الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى بهدف إنشائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي، والحصول على أرباح إضافية، ويتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفعاليتها خاصة إذا كانت هذه الأسواق ذات كفاءة مالية ومن خصائصها الاتساع والعمق.

¹ PIERRE CON SO: La Gestion Financière de l'entreprise, tome 2, Edition Berti, page 371.

² دريد كامل الشيب، "الاستثمار والتحليل الاستثمار"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ط1، 2009، ص 50، 51.

2. الاستثمار الشخصي أو الفردي والاستثمار المؤسسي:

أ- الاستثمار الشخصي أو الفردي: هو ما يقوم به شخص واحد حيث يمكنه أن يستخدم ما يحتاج له من موارد وأموال في القيام بالاستثمارات.

ب- الاستثمار المؤسسي:

تقوم به المؤسسة الشرعية أو هيئة ولكن لا يختلف عما يمكن أن يقوم به شخص طبيعي، فالمؤسسة تقوم بعمل استثمارات مادية وكذلك استثمارات مالية.

3. الاستثمار الخاص والعام:

أ- الاستثمار الخاص:

يكون الاستثمار من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة ويكون هدفه تحقيق الربح.

ب- يكون الاستثمار العام:

تقوم به الشركات التابعة للدول الحكومية أو ما يطلق عليها القطاع العام وتكون أهدافه اجتماعية.

4. الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية

أ- الاستثمارات المحلية أو الداخلية:

هي تلك الاستثمارات التي تتكون داخل السوق المحلي في البلد المعني، أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات والأدوات المختارة تكون هذه الاستثمارات بعدة أشكال وكما يلي:

أ-1- الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت: ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع:

-الاستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

-الاستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة غير مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

-الاستثمار في رأس المال الثابت الذي لا يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة الطاقة الإنتاجية.

أ-2- الاستثمار في تكوين المخزون السلعي: وهذا النوع لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، بلا يؤدي إلى تكوين مخزون سلعي لتسهيل عملية الإنتاج والبيع للشركات الصناعية والخدمية.

أ-3- الاستثمار في فائض التصدير: هو عبارة عن صافي قيمة السلع والخدمات الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الخارجي.

أ-4- الاستثمار في الأوراق المالية: وهو الاستثمار في الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية المتاحة في السوق.

ب- الاستثمارات الأجنبية أو الخارجية:

الاستثمار الخارجي هو استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية، أي الاستثمار خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر المقيم مهما كانت طبيعية هذه الاستثمارات فردية أو جماعية أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فالاستثمار المباشر الخارجي هو أن يستثمر مستثمر أمواله في بلد أجنبي أما الاستثمار الغير المباشر هو مساهمة مستثمر ما بحصة في محفظة مالية لشركة استثمارات محلية تستثمر أموالها في بورصة أجنبية.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص الاستثمار

تمثل العوائد الغاية الأولى من عملية توظيف المال، فكلما كان الربح المحصل عليه كبيرا كلما اعتبر الاستثمار ناجحا، حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى أهميته وخصائصه.

أولاً: أهمية الاستثمار.

للاستثمارات أهمية بالغة تعود على المؤسسة كخلفية إنتاج وعلى المجتمع بصفة عامة ونميز أهمية الاستثمار حسب القطاعات كما يلي:

1. أهمية الاستثمار اقتصاديا:

من الناحية الاقتصادية يمكن اعتبار الاستثمار ذا أهمية و بالغة في تحريك دواليب أي اقتصاد ما، وهذا رغم المخاطر التي يتضمنها أي استثمار أيا كانت طبيعته، فالاستثمار يؤدي إلى زيادة رأس المال الحقيقي للمؤسسة وكذا المستثمرين الخواص، وهذا ما يسمح للمؤسسة بتوسيع طاقتها الإنتاجية أو إعادة استثمار هذه العائدات في استثمارات جديدة.

2. أهمية الاستثمار محاسبيا وماليا:

- الحصول على أملاك وقيم دائمة ملموسة وغير ملموسة، منقولة وغير منقولة.
- الحصول على عوائد أحسن في المستقبل، والرفع من القيمة السوقية للمؤسسة.¹

ثانيا: خصائص الاستثمار

إن الاستثمارات وعلى اختلاف أنواعها يمكن أن تتميز بالخصائص التالية:

1. إيرادات المشروع الاستثماري: الإيراد الصافي يعتبر التدفق النقدي محذوفا منه النفقات الناتجة عن عملية استثمارية معينة.

إن التنبؤ بإيرادات المشروع الاستثماري ترتكز على الدراسات التسويقية التي تتم بالتنبؤ أو تقدير حجم المبيعات المتوقعة، وكذا التعرف على تفضيلات المستهلكين، وأفضل شبكة التوزيع، وأقلها تكلفة، وبالتالي تتحصل على سلامة القرار الاستثماري المتضمن رفض أو قبول المشروع.

2. نفقات الاستثمار: يمكن حصر تكاليف الاستثمار في مجموعتين هما:

أ- تكاليف ابتدائية: وهي تلك النفقات اللازمة لإقامة مشروع ما، أي هي تلك التكاليف التي تتفق منذ لحظة فكرة المشروع وتقديمه للدراسة حتى انجازه وإجراء تشغيله.

ب- تكاليف تشغيل المشروع: هي عبارة عن النفقات اللازمة لتشغيله والاستفادة من الطاقة التي جناها، والعناصر التي يجب مراعاتها عند تحديد كل تكلفة والتي تكمن في المواد اللازمة، للتشغيل الأجور ومصاريف أخرى وأحيانا مصاريف تكوين العمال.

¹ زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 2005.

3. **مدة حياة الاستثمار:** المقصود بمدة الحياة في الاستثمارات، هي ذلك الفترة التي تحقق فيها منفعة أو إيراد صافي من الاستثمارات، فمفهوم المدة يدفعنا إلى التفرقة بين العمر الفيزيائي والعمر الإنتاجي للاستثمار.

فالأول نقصد به تلك المدة المثلّى للاستغلال مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الصيانة، والثاني هو الفرق بين المدة التي بدأت الآلة فيها العمل، والمدة التي ظهرت فيها آلات ذات كفاءة أكبر وأداء أدق، وهذا قبل تعطل الآلة أو عطبها، وعليه نلاحظ أن العمر الإنتاجي أصغر من العمر الفيزيائي.

4. **القيمة الباقية:** بعد نهاية الاستعمال العادي أو الاستغلال فإن الاستثمار قيمة تجارية باقية ففي مدة الحياة الطويلة يصعب توقع تلك القيمة.

ويمكن القول أن القيمة الباقية هي القيمة التي يباع بها الاستثمار في نهاية استغلاله.¹

ثالثا: أصناف الاستثمار

تخضع عملية تصنيف الاستثمار إلى معايير وأسس عدة يمكن التطرق إلى أهمها:

1. تصنيف الاستثمار حسب الطبيعة القانونية:

يتم القيام بها من طرف الدولة بهدف تحقيق التنمية الشاملة ومن أجل إشباع الحاجات المتعددة للأفراد، وكذا الرفاهية الاجتماعية.

يقوم بها أفراد أو مؤسسات اقتصادية خاصة وعامة تخضع لقواعد القانون التجاري، وتتميز هذه الاستثمارات بتحقيقها عوائد اقتصادية لمنجزها.

هي تلك الاستثمارات التي يتطلب إنجازها أموالا ضخمة لا يستطيع أحد القطاعين الخاص والعام، إنجازها لوحده، فتقوم به الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص، وهذا النوع من وخصوصا عند خروج المؤسسة عن نشاطها الممارس سابقا ومزاولتها الأنشطة جديدة أو دخولها أسواقا جديدة لا تمل خبرة في مجالها.

وكلما كان حجم الاستثمار كبير كلما كان حجم الخطر أكبر.¹

¹ زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، مرجع سبق ذكره، ص 39.

المطلب الثالث: أهداف ومخاطر الاستثمار.

للاستثمار خصائص يتصف بها وله عدة أهداف يرمي إلى تحقيقها ولكن هناك عدة مخاطر يجب على المستثمر أن يتخذ عدة إجراءات لعدم الوقوع فيها وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهداف ومخاطر الاستثمار.

أولاً: أهداف الاستثمار

الاستثمار عدة أهداف تدفع المستثمرين القيام بتوظيف أموالهم واستثمارها فيمكن إيجاز هذه الأهداف فيما يلي:²

- إن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد الربح أو الدخل فمهما يكن نوع الاستثمار، فمن الصعب أن نحد المستثمر يوظف أمواله دون أن يكون هدف تحقيق العائد أو الربح.
- تكوين الثروة وتنميتها ويقوم هذا الهدف عندما يصغي المستثمر بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها.
- المحافظة على قيمة الموجودات، يسعى المستثمر إلى توسيع مجالات استثماراتهم حتى لا تنخفض قيمة الموجودات مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبها، وذلك لتحقيق المنفعة العامة للمجتمع.

ثانياً: مخاطر الاستثمار

إن حصول المستثمر على العائد المتوقع ليس مؤكداً نظراً لما تحيط بالاستثمار من احتمالات وقوع الخسائر مثل تغيير السياسات الحكومية وسعر الفائدة وتقلبات سعر وظروف غيبية يعجز العقل البشري عن معرفتها رغم التطور العلمي والتكنولوجي، مما يبقى تنبؤات المستثمر معرضة لعدم التأكد.

¹ بلقاسم سعيد، بوشريف نبيلة، "تمويل استثمارات"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، فرع مالية، جامعة الجزائر، خروية، 2009، ص 32-33.

² محمد شفيق حسين طيب، محمد إبراهيم عبيدات، "أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص"، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 1997، ص117

لذا تعتبر المخاطرة عنصر هاماً ينبغي أخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار للاستثماري وترجع التقلبات إلى مصدرين أساسيين: المخاطر المنتظمة وأخرى غير منتظمة.

1. المخاطر المنتظمة:

هي تلك المخاطر التي تنتج عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام فهي تتعلق بالنظام العام في الأسواق وكذلك حركتها والعوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالحروب أو النقابات السياسية وحالات الكساد، التضخم وغيرها. فهذه العوامل لا تتعلق فقط بنوع خاص من الاستثمار أو شركة واحدة فقط، وإنما تصيب قطاعات مجالات الاستثمار، وهناك عوامل عديدة تسبب المخاطر المنتظمة ومن أهمها:¹

أ- **مخاطر معدلات الفائدة:** تنتج هذه المخاطر بسبب تغيير في معدلات الفائدة السوقية خلال المدة الاستثمارية، وبما أن الأوراق المالية ترتبط عكسيا بمعدلات الفائدة السنوية، فإنه كلما طال أجل استحقاق الأوراق المالية يزداد تعرضه لخطر أسعار الفائدة.

ب- **مخاطر القوة الشرائية:** تنتج هذه المخاطر عن الارتفاع العام الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية ويكون هذا النوع من المخاطر كثيرا في استثمار حسابات التوفير والتأمين على الحياة والسندات.

ج- **المخاطر السوقية:** بالنسبة لهذا النوع من المخاطر فهو ينتج عن التغيير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل أو الضمانات نتيجة تقلب أوضاع السوق ويكون تعرض المستثمرين لهذه المخاطر أقل من حاملي الأسهم العادية.

د- **مخاطر مجال العمل:** وهي تنتج عن الاستثمار في أسعار يقود إلى محال معين وقد يفشل هذا العمل ومنه قد لا تحقق أهداف الاستثمار.

و- **المخاطر المالية:** وتتمثل في إمكانية عدم القدرة على تحويل استثمار إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة وقد تكون متمثلة في عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة.

2. المخاطر الغير المنتظمة:

¹ محمد شفيق حسين طيب، محمد إبراهيم عبيدات، "أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص"، مرجع سبق ذكره، ص 118.

هي المخاطر التي تنتج عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين أو استثمار معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل، وبالإمكان ذكر الإضرابات العمالية التي قد تحدث في شركة معينة للأخطار الإملائية، الحملات الإعلانية وتغير أذواق المستهلكين وظهور قوانين جديدة تؤثر على منتجات شركة معينة.

وفي غالب الأحيان مس هذا النوع من المخاطر الشركات المنتجة للسلع الاستهلاكية غير المعمرة بدرجة أكبر شركة المرطبات إذ أن مبيعات هذا النوع من الشركات لا يعتمد على مستوى النشاط الاقتصادي أو حالة سوق الأوراق المالية ومن أهم مصادر المخاطر غير المنتظمة ما يلي:

أ- **مخاطر الإدارة:** قد تتسبب الأخطار الإدارية لشركة معينة في اختلاف بين معدلات العائد الفعلي ومعدلات العائد المتوقع من الاستثمار. ونجد أن الممارسات غير المشروعة لإدارة شركة ما تؤدي إلى منع تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية ومن الأخطار قد تؤدي بالشركة في بعض الأحيان إلى الاقتراب من حالة الإفلاس.

ب- **مخاطر الصناعة:** يكون هذه المخاطر في مجالات القطاعات الصناعية غير مؤثرة في القطاعات الأخرى، وتنتج هذه المخاطر عن عوامل عديدة هي:

- عدم توفر المواد الخام للصناعة.

- ظهور قوانين جديدة تمس صناعات معينة كقوانين حماية البيئة من التلوث.

- تغير أذواق المستهلكين أو التوقف عن استخدام منتج نتيجة اختراعات أكثر تطوراً.¹

¹ أحمد شفيق حسين طيب، محمد إبراهيم عبيدات، "أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص"، مرجع سبق ذكره، ص 119.

المبحث الثاني: ماهية المشاريع الاستثمارية

بما أن المشروع هو اتحاد عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية، لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة، لمجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لاحتياجات أطراف مختلفة.

وسنعرض في هذا المبحث تعاريف مختلفة للمشاريع الاستثمارية، مع أهم أنواعها وخصائصها وكذا أهدافها.

المطلب الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية

التعريف الأول: يمكن تعريف المشروع على انه تصور، أو فكرة عن تخصيص موارد معينة لكي تستخدم في إيجاد طاقة إنتاجية جديدة، أو لزيادة طاقة إنتاجية قائمة، أو لإحلال طاقة إنتاجية حالية، وذلك بغرض تحقيق منفعة مستقبلية من تشغيل المشروع، لتقديم منتج معين أو خدمة معينة.

ومن ثم يشير لفظ المشروع، إلى وجود مجموعة مترابطة ومتكاملة من الأنشطة والتي من خلالها، يتم توظيف مزيج من الموارد بكافة أنواعها لتحقيق أهداف أو منافع معينة خلال فترة زمنية محددة.¹

التعريف الثاني: كما يعرف على أنه: "بمجموعة من المساهمات المثلى، ذات الطابع الاستثماري والقائمة على أساس تخطيط قطاع إجمالي ومتربط، الذي يمكننا من استغلال الموارد البشرية والمادية التي بدورها تؤدي إلى تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي بصفة محددة، كما يجب أن يتحدد عناصر المشروع بدقة وذلك من حيث طبيعة ومكان وزمان القيام بها."²

التعريف الثالث: المشروع هو اقتراح خاص باستثمار يهدف إلى إنشاء أو توسيع و / أو تطوير بعض التسهيلات بهدف زيادة إنتاج السلع و/ أو الخدمات في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة.³

¹مصطفى محمود أبو بكر، "دليل إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار"، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000، ص 36.

²فهمي خليل أحمد، "دراسات في اقتصاديات المشروعات الجديدة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 35.

³نبيل شاكر، "إعداد دراسات الجدوى و تقييم المشروعات الجديدة"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص 14.

المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية وخصائصها

تعتبر المشاريع الاستثمارية أحد أهم العناصر التي تساهم في تحريك عجلة التنمية، هي تتميز بعدة أنواع وخصائص والتي سنتطرق لها من خلال هذا المطلب.

أولاً: أنواع المشاريع الاستثمارية

تختلف المشاريع الاستثمارية، باختلاف درجة الارتباط الموجودة بين مختلف المشاريع ويمكن ذكر بعض أنواع المشاريع الاستثمارية كالتالي:¹

1/ **المشاريع المستقلة:** بحيث انه إذا تم اختيار مشروع على الآخر، فإن هذا الاختيار لا يؤثر على قرار قبول أو رفض الآخر.

2/ **المشاريع المتلازمة:** ويقصد بها تلك المشاريع، التي تكون المؤسسة فيها أمام اختيارين، إما أن ترفض المشروعين معا أو تقبلهما معا أي أن قبول الأول يستلزم قبول الثاني.

3/ **المشاريع المكملة:** وهي تلك المشاريع التي في حالة قبول أحدهما ، فإنه يؤدي مباشرة إلى زيادة التدفقات النقدية الناجمة عن المشروع الثاني، أو نقصانها أو زيادة تكلفتها.

4/ **المشاريع المتنافية:** ويقصد بها تلك المشاريع، التي إذا كان قبول إحداها يستلزم رفض أو التضحية بالآخر، وهذا لعدم توفير الأموال اللازمة لتمويلها معا بسبب الاستحالة التقنية.

5/ **المشاريع المعنوية:** وهي المشاريع التي إذا تم قبول أو رفض أحدهما فإن هذا يؤدي إلى زيادة تكاليف المشروع الثاني أو نقصان إيراداته.

¹فرкос محمد، "الموازنات التقديرية، أداة فعالة للتسيير"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 168.

ثانيا: خصائص المشروع الاستثماري

تتمثل أهم خصائص المشروع في ما يلي:¹

- لا يعد إنشاء المشروع أو تطبيق فكرة المشروع هدفا في حد ذاته، وإنما يعد ذلك وسيلة تستهدف تحقيق مجموعة مترابطة من المنافع والغايات ترتبط بأهداف ومصالح الأطراف المعنية بالمشروع.
- يتطلب استمرار ونمو واستقرار المشروع ممارسة العملية الإدارية بصورة فعالة لكل من التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.
- يعتمد المشروع في تحقيق أهدافه على التوظيف الجيد لمزيج من الإمكانيات والموارد المادية والبشرية والمالية مما يستلزم ذلك ضرورة التصرف الجيد مع ظروف واتجاهات البيئة التي يعمل فيها ولها المشروع.
- يتوقف نجاح المشروع بدرجة كبيرة في ممارسة أعماله وفي تحقيق أهدافه على مراعاته لمدخل النظم، في قيامه بالأنشطة المتداخلة والمترابطة في مجال التسويق والإنتاج والتخزين والتمويل.
- تتأثر فعالية ممارسات وأداء المشروع بدرجة كبيرة بكل من الاعتبارات والخصائص الداخلية للمشروع، وكذلك بالمتغيرات والاتجاهات الخارجية من مناخ اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي وغيره من مكونات البيئة الخارجية.
- يعتبر المشروع بمثابة النواة الأساسية لأي مجتمع، أو نظام لتحقيق خطة التنمية سواء على المستوى القومي أو المحلي أو القطاعي وسواء في مجال الإنتاج أو الخدمات المادية والنفسية وبتوفير وسائل النقل وتخفيض الدخل المناسب وتوفير أجواء مريحة ومكيفة من أجل ضمان تقديم عمل أكثر وإتقان ومجهود أكبر.

¹ مصطفى محمود أبو بكر، "دليل إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار"، مرجع سبق ذكره، ص 37.

المطلب الثالث: اختيار المشاريع الاقتصادية

يواجه المشروع الاستثماري عوائق عديدة تصعب من اتخاذ قرار اختياره، فيمر هذا الأخير بعدة مراحل تحت تأثير ظروف وعوامل ومعايير يجب على المقرر أخذها بعين الاعتبار والاعتماد على أساليب في تحقيق ذلك.

أولاً: أنواع القرارات الاستثمارية

القرار الاستثماري الرشيد هو القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بدائل (اثنين على الأقل) والمبني على دراسات و مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ القادر على تحقيق الأهداف المسطرة في المشروع. وتنقسم القرارات الاستثمارية إلى خمسة أنواع مختصرة في هذه النقاط.

1. قرارات تحديد أولويات الاستثمار:

ليتم اتخاذ القرار في هذه الحالة من بين عدة البدائل الاستثمارية الممكنة لتحقيق الهدف المنشود فيكون أمام المقرر اختيار أفضل من البدائل أخذاً بعين الاعتبار العائد والمنفعة المنتظرة منه في فترة زمنية محددة وبذلك يحصل على ترتيب أولويات الاستثمار كمثال نذكر: أن أمام المستثمر أربعة بدائل وهي كالتالي:

• البديل (أ): يدر عائد نسبة 20%.

• البديل (ب) يدر عائد نسبة 05%.

• البديل (ج) = يدر عائد نسبة 12%.

• البديل (د) = يدر عائد نسبة 28%.

فيقوم المقرر بترتيب البدائل من أكبر عائد منتظر على أصغر عائد فيكون البديل فيأخذ قرار البدء في تنفيذ البديل (د) ويؤجل البديل (أ) إلى توقيت آخر في المستقبل إذا ناسبه ذلك وإذا رغب في انجازه أيضاً.

يكون للمستثمر في هذه الحالة بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاطات معينة بالقبول أو الاحتفاظ بما دون الاستثمار بالرفض، وبهذا يكون للمقرر فرص محدودة جداً للاختيار إذا عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي اكتمله لدراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ.

2. قرارات الاستثمار المانعة تبادلياً:

في هذا النوع من القرارات توجد العديد من الفرص الاستثمارية، وإنما في حالة اختيار المقرر لإحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك يمنع من اختيار استثمار آخر من نشاط آخر فهنا نشاط يمنع تبادلياً نشاط آخر، فمثلاً حالة اختياره لمشروع صناعي فإنه لا يمكنه الدخول في نشاط زراعي أو في حالة اختياره لمشروع في السوق المحلية فلا يمكنه الدخول في مشروع تصديري في نفس الوقت.

3. القرارات الاستثمارية في ظروف التأكيد والمخاطرة وعدم التأكد:

هي ظروف يكون للمستثمر اتخاذ القرارات تحت ظلها، فظروف التأكد تنعدم فيها المخاطرة وتقترب من الصفر يتم عنها اتخاذ قرار الاستثمار بسهولة تامة، إذ يملك المقرر في هذه الحالة معلومات كاملة ودراسة شاملة عن المشروع وخاصة جانب التنبؤات المستقبلية وهذا الوضع قليل الوجود، إذ أن المخاطر تعترض كل مشروع وتتراوح من 1 إلى 100% وهي ظروف المخاطر التي يتم الاختيار فيها على أساس المشاريع الأبعد من 100%.

صحيح أنها فإن ما تحدث لأنها تحتاج إلى دقة كبيرة في دراسة الجدوى وكفاءة عالية وخبرة كبيرة في تطبيق أساليب الدراسة من أجل تنفيذ مشروع في مثل هذه الظروف.

4. القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوضعي والتحليل الكمي: قد تكون القرارات الاستثمارية معتمدة على التحليل الوضعي فقط، وقد تكون قرارات أخرى معتمدة على التحليل الكمي فقط ولكن كلاهما قليل الحدوث فالواقع في عالم اليوم يعتمد على الأخذ بكلا التحليلين الوضعي والكمي لاتخاذ القرارات الاستثمارية.¹

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، دار الجامعية، الاسكندرية مصر، ص 43-45.

ثانيا: مراحل اتخاذ القرار الاستثماري

اعتمادا على ما سبق من عوامل وظروف تحول دون اتخاذ القرار الاستثماري بالسهولة والاندفاع، يتوجب القيام بدراسات لتفادي النتائج العكسية فينتهج المقرر مراحل تقلل منها باتخاذ القرارات الاستثمارية وهي:¹

1. التعريف بالمشكلة واكتشاف طبيعتها: ويتم ذلك عن طريق جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بها ويتوجب توفر الدقة في معطياتها.

2. البحث عن البدائل: بعد حصر المشكلة يسهل معرفة البدائل المختلفة التي تساعد على التقليل من الانحرافات.

3. المقارنة بين البدائل: من أجل تحديد أفضلها من حيث الفعالية والتكلفة، فتخضع الفرصة للتفكير إذا تتحول إلى فكرة جديرة بالبحث والدراسة من خلال تحليل المعلومات المجمعة من المصادر الخارجية والداخلية فيحدث نوع من الإقناع بهذه الفكرة الاستثمارية.

4. دراسة الجدوى المبدئية للمشروع: ويطلق عليها اسم مرحلة حسن الأوضاع وإذا خلت من المشاكل والصعوبات ينتقل للمرحلة الموالية.

5. دراسة الجدوى التفصيلية: وهي تنقسم إلى دراسة الجدوى البيئية والجدوى القانونية ودراسة الجدوى التسويقية ودراسة الجدوى الفنية ودراسة الجدوى المالية ودراسة الجدوى الاجتماعية.

6. مرحلة تقييم المشروع الاستثماري: تخص بعض المتغيرات المؤثرة في اقتصاديات المشروع وهي تحليلات حسابية تقيم كلفة المشروع بصفة عامة.

7. اختيار البديل: يتم هنا اختيار البديل الأفضل اعتمادا على الدراسة المخصصة لكل بديل وتلغي البدائل الأخرى .

8. اتخاذ القرارات الاستثمارية: هنا يتم رسميا إعلان المشروع الاستثماري المقرر الذي انتهى بصورة إيجابية صافية.

¹ نفس المرجع عبد المطلب عبد الحميد، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، مرجع سبق ذكره، ص 39-42.

9. التطبيق وبدء التنفيذ: وبذلك يبدأ تنفيذ المشروع بتوفير جميع الإمكانيات اللازمة بشريا وماديا وماليا.
10. الرقابة: إن عملية القرار لا تنتهي بنقلها إلى الجهة المنفذة بل يجب التأكد من فعالية المشروع عن طريق المتابعة المستمرة حتى يتحقق متخذ القرار من سلامة القرار وقدرة المشروع على تحقيق الأهداف المسطرة.

• أساليب اتخاذ القرار الاستثماري:

يتطلب الوصول إلى القرار المناسب دراسة دقيقة للمعلومات المتعلقة بالمشروع، فيستند المقرر على أساليب لاتخاذ القرار السليم وهذه الطرق تمتاز بالتعدد والتنوع سنحاول التطرق إليها.

أ- طرق تصنيف البدائل الاستثمارية.

ب- لدينا خمس طرق لتصنيف البدائل الاستثمارية.

1. طريقة فترة السداد:

تعد هذه الطريقة من أكثر الطرق انتشارا ويقصد بها تحديد المدة الزمنية الاسترجاع رأس المال المستثمر من خلال العوائد الصافية وفي حالة التدفقات السنوية الداخلة متساوية فإن فترة الاسترداد تساوي تكلفة الاستثمار الأصلي / التدفق النقدي.¹

في حالة كون التدفقات النقدية السنوية منظمة يتم حساب فترة استرداد رياضيا كالتالي:

$$\text{فترة الاسترداد} = \text{تكلفة الاستثمار الأصلي} / \text{التدفق النقدي السنوي الثابت}$$

مثال عددي:²

المثال (1): نفرض أن تكلفة مشروع استثماري بلغ 1.200.000 دج ويتوقع الحصول على تدفقات نقدية سنوية بمقدار 300.000 دج

فيستند متخذ القرار على فترة السداد التي بلغت: 300.000/1200000

إذن فترة الاسترداد هي 4 سنوات.

¹ أحمد زكريا، "مبادئ الاستثمار"، الطبعة الثانية، دار المناهج للتوزيع، الأردن، 2003، ص 157.

² حسين على خربوش، عبد المعطى رضا رشيد، "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، دار الزهرة، الأردن، 1999، ص 100.

• أما إذا كانت التدفقات النقدية غير منتظمة أو غير متساوية فإن الاسترداد يتم تحديدها بطريقة تجميعية.

المثال (2): نفرض أن تكلفة مشروع استثماري 1200.000 دج، وأن التدفقات النقدية المتوقعة من وراء المشروع هي 100.000 دج، 30.000 دج 600.000 دج، 90.0000 دج، 1200.000 دج وذلك في السنوات الخمس التالية:

100.000	300.000	600.000	900.000	1200.000
1	2	3	4	5

وتتميز هذه الطريقة بالسهولة وإمكانية تقييم خطر السيولة وخطر الاستقلال كما تعمل التدفقات فترة الاسترداد وبعد الاسترداد.

ويتم اختيار البديل ذي فترة استرداد اقصر .

2. طريقة متوسط معدل العائد:

تعتمد هذه الطريقة على البيانات الحسابية و لذا يكلف عليها اسم الطريقة الحسابية ويتم ذلك وفق المعادلة التالية:

$$\text{متوسط صافي الربح بعد الضريبة الصافية} \\ \text{متوسط العائد} = \frac{\text{متوسط التكلفة المبدئية للاستثمار الكلي}}{\text{متوسط صافي الربح بعد الضريبة الصافية}}$$

يتم حساب كل من قيمتين الصافية والكلية كالتالي:

$$\text{عائد صافي الربح بعد الضريبة طوال السنوات الافتراض الأصلية} \\ \text{الصافية} = \frac{\text{عائد صافي الربح بعد الضريبة طوال السنوات الافتراض الأصلية}}{\text{عدد سنوات العمر الافتراضي}}$$

$$\frac{\text{الاستثمار أول المدة} + \text{الاستثمار آخر المدة}}{2} = \text{الكلبي}$$

2

ويتم اختيار البديل ذات المعدل الأعلى.¹

3. طريقة صافي القيمة الحالية VAN:

وأساس هذه الطريقة هو ضرب صافي التدفق النقدي لمعدل الخصم، ثم تجميع التدفقات النقدية المخصومة خلال مدة المشروع الاستثماري لاحتساب صافي القيمة الحالية للبديل صافي القيمة الحالية للبديل الاستثماري وكلما كان الصافي موجبا كان الاستثمار مشجعا لأن العائد على الاستثمار يفوق تكلفة رأس المال.

ويتم إيجاد صافي القيمة الحالية عن طريق خصم التدفقات النقدية المتوقعة الصافية بسعر خصم محدد لإيجاد القيمة الحالية لها، ثم نطرح قيمة الاستثمار من القيمة الحالية ذي الصافي القيمة الحالية الأكبر ويقع الاختيار² وتحسب بالطريقة التالية:

$$VAN = -I + (R - D) \frac{1 - (1 + t)^{-n}}{t}$$

I: النفقة الأولية.

R: الإيرادات.

D: النفقات.

t: المعدل.

n: المدة.

¹ Alin Chevalier, investissement et finance, Edition d'organisation, France, 1992, P3.

² أحمد زكريا، "مبادئ الاستثمار"، مرجع سبق ذكره، ص 157-158.

ومنه فإنه عندما يكون VAN موجب هذا يعني أن المشروع يحقق ربحاً أي الإيرادات أكبر من التكاليف والعكس صحيح ومن هنا نستنتج:

إذا كان القرار موجب $VAN > 0$

إذا كان القرار سالب $VAN < 0$

طريقة دليل الربحية TP:

هذا المعيار يعتمد على إعطاء القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لكل دينار مستثمر، وهو عبارة عن حاصل قسمة مجموع القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية على قيمة الاستثمار المبدئي ويقاس هذا المعيار العلاقة بين مداخلات المشروع ومخرجاته في شكل نسبة بدلاً من القيمة، كما هو الحال في معيار صافي القيمة الحالية، فهو مكمل لها ويعتبر هذا المعيار مؤشر جيداً لقياس الكفاءة الإنتاجية للمشروع كونه يقيس العائد الصافي للوحدة النقدية الواحدة من رأس المال المستثمر ومن ثمة تكون صيغة دليل أو مؤشر الربحية كم يلي:

دليل أو مؤشر الربحية $TP =$ مجموع القيم الحالية لصافي التدفقات السنوية / الاستثمار المبدئي.

فإذا كان:

$TP < 1$ فإن المشروع مقبول ذو ربحية اقتصادية.

$TP = 1$ فإن المشروع مقبول ذو ربحية اقتصادية.

$TP > 1$ فإن المشروع مرفوض غير مربح اقتصادياً.

ومنه يتم ترتيب المشاريع تنازلياً ابتداءً من المشروع الذي يحقق أكبر مؤشر ربح وبالمفاضلة يتخذ قرار الاختيار.¹

¹ حسن علي خربوش، عبد المعلي راشد، "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 133-134.

5. طريقة معدل العائد الداخلي TRI:

وهو معدل الخصم الذي يساوي عنده صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية صفراً. ويعبر عن قانون معدل العائد الداخلي كالتالي:

$$VAN=0 \quad \text{ومنه} \quad I_0 + (R-D) \frac{1-(1+t)^{-n}}{t}$$

أي نبحت عن t

ويعتبر الاستثمار مشجعاً إذا كان معدل العائد الداخلي له أكبر من تكلفة رأس المال.¹

• استراتيجية اختيار البديل الاستثماري الأفضل:

ان تفاضل بين المشاريع الاستثمارية لتختار أفضلها أمر ليس بالهين في ظل حالة عدم التأكد من النتائج واللجوء للتنبؤ والاحتمالات ولذلك وجدت معايير لابد من أخذها بعين الاعتبار لاختيار البديل الاستثماري الأفضل ومن هذه المعايير:

1. معيار التشاؤم (أبراهام وولد)

حسب هذا المعيار فإننا نفاضل بين البدائل الاستثمارية بناء على مبدأ الحيطة والحذر، فنختار البديل الاستثماري الذي يعود بأقصى ربح في ظل أسوأ الاحتمالات والظروف.

مثال توضيحي: لدينا المعلومات التالية عن بديلين استثماريين أ و ب:

تغير الظروف نحو الأسوء	بقاء الظروف ثابتة	البديل
500.000	900.000	أ
800.000	5.400.000	ب

¹ أحمد زكريا، "مبادئ الاستثمار"، مرجع سبق ذكره، ص 157.

نلاحظ أن البديل ب رغم تغير الظروف نمو الأسوء حقق ربح أوفر وبالتالي حسب معيار التشاؤم يختار البديل الاستثماري (ب).

2. معيار لا بلاس:

في هذا المعيار تأخذ بالمتوسط الحسابي للاحتمالات كاملة دون ترجيح احتمال على آخر. وفي المثال السابق فحسب متوسط (أ) ثم متوسط (ب) ونختار الأكبر أي البديل:

$$\begin{array}{lcl} \text{البديل (أ)} = & \frac{500.000 + 900.000}{2} & = \frac{1400.000}{2} \\ & = 700.000 & \\ \text{البديل (ب)} = & \frac{800.000 + 5.400.000}{2} & = \frac{6200.000}{2} \\ & = 3100.000 & \end{array}$$

حسب معيار لا بلاس سنختار البديل (ب) لأن متوسط أرباحه أكبر من متوسط أرباح (أ).

3. معيار الندم (معيار سافاج):

قد يكون أمام المستثمر بدائل استثمارية كثيرة ولكنه ربما يختار بديلا يحقق له خسارة، فعندئذ سيشعر بالندم لأنه اختار البديل السيء وترك البديل الأفضل.

إن فكرة معيار الندم تقوم على أساس قياس مقدار الندم الذي سيلحق بالمستثمر جراء اختياره بديلا يحقق له الخسارة.

ومقدار الخسارة هو الفرق بين ما يمكن أن يحققه لو اختار البديل الآخر، ففي المثال السابق لو اختار البديل (أ) فإنه في حالة بقاء الظروف الثابتة سيحقق خسارة مقدارها.

$$4500.000 - 900.000 = 3600.000 \text{ دج}$$

المبحث الثالث: المخاطر والضمانات البنكية وسبل تفعيل الاستثمار

تواجه البنوك عند منحها للقروض بمختلف أنواعها ، عدة مخاطر قد تكون وراء عدم تحقيق العائد المتوقع أو حتى خسارة الأموال المقرضة ذاتها، وللدّ أو تجنب هذه المخاطر يتخذ البنك عدة وسائل معتمدا في ذلك على الضمانات التي يطلبها لضمان استرجاع قروضه الممنوحة للعملاء.

وكل هذا سوف نراه في هذا المبحث:

المطلب الأول: المخاطر والضمانات البنكية

عندما يقوم البنك بعملية التحليل لجميع أعمال المستثمر والتأكد من صحة المشروع، يقوم بعد ذلك بتقييم المخاطر الممكن أن يتعرض لها في حالة قبوله تمويل المشروع كون القروض والمخاطر يتماشيان معا.

أولاً: المخاطر البنكية

المخاطر البنكية هي المخاطر الناجمة عن احتمال عدم استطاعة المقترض تسديد مبلغ القرض (واحتمال تحقق الخسارة تبعاً لذلك)، وكل إقراض يتضمن درجة من المخاطر الائتمانية. لماذا؟ لان الائتمان يتضمن في كل الأحوال تأجيل الدفع والوعد به في المستقبل.¹

وتتمثل المخاطر البنكية في العناصر التالية : مخاطر السيولة ومخاطر السوق و مخاطر أخرى وسوف نتناولها كما يلي:

1. مخاطر السيولة:

إن خطر السيولة هي الاختلافات في صافي الدخل، والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبات التي تواجه البنك، للحصول على التدفقات النقدية، بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول، أو الحصول على قروض جديدة، ويتعاضد خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض، أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقديات، أو بمعنى آخر عندما

¹ شاكر القزويني، "محاضرات في إقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره ، ص 113.

يجد البنك نفسه غير قادر على الحفاظ على استمرار خط منح القروض إذا حدث سحب جماعي للمودعين.¹

2. مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق، بأنها المخاطر التي يمكن أن تتجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية، وأهم مخاطر السوق التي تهم البنك، هي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف.²

أ- مخاطر أسعار الفائدة:

وتعرف على أنها احتمالات الانحراف، عن النتائج المتوقعة في الأعمال، ذات الدخل الثابت، والتي تتجم عن تحركات غير متوقعة في أسواق النقد ورأس المال.

ب- مخاطر أسعار الصرف: وهي التي تتجم عن الانحراف عن التحركات المتوقعة، في أسواق العملات الأجنبية.

تعتمد خيارات أسعار الفائدة وخيارات العملات أيضاً، على مخاطر تقلبات الأسعار وهي مخاطر تتجم عن التقلبات التي تتعرض لها المنتجات المعنية.

ج- مخاطر التسعير:³

تنشأ نتيجة التغيرات في أسعار الأصول، وبوجه خاص في محفظة الاستثمارات المالية.

3. مخاطر التشغيل:

وهي عبارة عن احتمال الخسارة التي تنشأ عن فشل، أو عدم كفاية كل من العمليات الداخلية، العاملين، الأنظمة، أحداث خارجية وهناك بعض الخسائر التي قد تنشأ عن مخاطر التشغيل:

- الاختلاسات والرشوة.

- سرقة البنك والكوارث الطبيعية.

¹ طارق عبد العال حمادة "تقييم أداء البنوك التجارية"، كلية شمس الدين للنشر، مصر 2001 ص 73.

² سمير الخطيب، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف للنشر، مصر، 2005، ص 234، 240.

³ نفس المرجع، ص 234، 240.

- تجاوز الصلاحيات في التداول بالعملات الأجنبية والأوراق المالية.

- خسائر ناشئة عن الحروب وإهمال في تنفيذ المهام (نشاط غير ملائم مصرفياً استثماراً خاطئاً، التحيز).

4. مخاطر أخرى:

وتتمثل أساساً في المخاطر التالية:¹

أ- المخاطر القانونية:

ويقصد بها حدوث التزام غير متوقع، أو فقد جانب من قيمة أصل، نتيجة عدم توافر رأي قانوني سليم أو عدم كفاية المستندات.

ب- مخاطر الالتزام:

ويقصد بها تعرض البنك العقوبات، سواء في شكل جزاءات مالية، أو حرمان من ممارسة نشاط معين، نتيجة ارتكاب مخالفات.

ج- مخاطر استراتيجية:

وهذه المخاطر تنشأ عن غياب تخطيط استراتيجي مناسب في البنك.

ثانياً: الضمانات البنكية

يعتبر الضمان، وسيلة حماية هامة لتغطية الأخطار السابقة الذكر، ولهذا على البنك أن يفرض وجود ضمان القرض المقدم للمقترض، أي كل شكل اقتراض مصرفي مربوط بضمان للتسديد.²

¹ سمير الخطيب، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 245.

² عبد المعطي رضا أرشيد، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 76، 77.

أنواع الضمانات البنكية:

وهنا نميز بين نوعين من الضمانات، فهناك ضمانات شخصية وضمانات حقيقية:

أ- الضمانات الشخصية:

الضمان بكفالة فريق ثالث، وهو أن يتعهد شخص يسمى الضامن، لصالح الدائن يتعهد فيه الضامن كتابيا، بسداد الالتزامات القائمة على المدين، في حالة عدم مقدرة المدين عن سداد ما عليه من ديون.¹

وتنقسم هذه الكفالات إلى:²

1- كفالات عينية:

وفي هذه الحالة يستكمل الكفيل خطوات رهن أصولي، أو حيازي، مثل العقار أو الأسهم، لصالح البنك ضمانا للأموال التي اقترضها المدين، وهنا ينبغي أن يقوم الكفيل بتحرير إقرار يتضمن موافقته على رهن ممتلكاته، ضمانا للقرض الذي منحه البنك لعميله وذلك حسب الأسس، والشروط الواجب توافرها في الضمان المقدم.

2- كفالات شخصية:

ويعتمد قبوله على المركز المالي للكفيل، لذلك يتعين فحص المركز المالي للكفيل للوقوف على جوانب القوة، وكذلك الضعف وتحديد إجمالي حقوقه، وممتلكاته ومقابلة حجم التزاماته، بالإضافة إلى سمعته في السوق، ولدي البنوك ومدى وفائه بتعهداته والتزاماته.

ب- الضمانات الحقيقية:

وتتمثل هذه الضمانات في العناصر التالية:

1- الضمان بالأوراق المالية: وهنا يودع المدين في البنك أوراق مالية كضمان للمدين.³

¹ عبد المعطي رضا أرشيد، "إدارة الائتمان"، مرجع سبق ذكره، ص 76، 77.

² نفس المرجع، ص 76، 77.

³ إسماعيل أحمد الشناوي، "اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية"، قسم الاقتصاد للنشر، مصر، 2001، ص 101

2- **رهن العقارات والأراضي:**¹ وحيث يصنف العقار ضمن أحسن الضمانات المقبولة، لدى البنوك نسبة لما تتمتع به من استقرار في الأسعار . رغم أن العملاء في هذه الحالة لا يحبذون الرهونات الأصولية للعقار، إلا أنها مقبولة لدى البنوك بنظام الرهن الحيازي، الذي يعني إيداع صكوك الملكية لدى البنك، مع تحرير إقرار بموافقة العميل برهن العقار رهنا حيازة الصالح البنك وهنا تصبح الملكية والحيازة معا لدى العميل.

وهناك عدة ضوابط لرهن العقار لصالح البنك وتتمثل أساس في:

- أن يقوم مكتب استشاري متخصص ومعروف لدى البنك بتقدير قيمة العقار بحضور مسؤول البنك للوقوف على حالة المباني العامة والمواقع.

- أن يقع العقار داخل التنظيم في المدينة وتمتد إليه المرافق العامة، (مياه، كهرباء، هاتف...إلخ) ويفضل العقار الذي يقع في المواقع التجارية.

3- **ضمان البضائع:** حيث تكون العين الضامنة للقروض، من بضائع يودعها المدين لدى البنك مانح الائتمان، ويشترط أن تكون البضائع قابلة للتخزين والتأمين عليها، وأحيانا يسمح البنك أن تضل البضائع في مخازن المدين، ولكن يقوم برهنها رهنا حيازا، ويعين مندوبا له حارسا عليها.²

4- **ضمان ودائع بالعملة الأجنبية وأرصدة دائنة في الحساب الجاري:** رغم أن هذا النوع لا يتضمن مخاطر، بسبب ما يتمتع به الضمان من سيولة ولكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار، تطبيق أسس الائتمان السليمة، التي تتضمن العناصر الائتمانية المتفق عليها، بين البنك التجاري والبنك المركزي، وتمثل الأموال المقرضة كتسهيلات نسبة معينة من الوديعة الضامنة بحيث ينشأ هامش مناسب، وتبدو أهمية ذلك في حالة تحميد الرصيد بالعملة الأجنبية، نسبة لما تتعرض له أسعار صرفها من تذبذبات حادة صعودا وهبوطا، إضافة إلى أهمية وجوب تغطية الهامش تكلفة الخدمة البنكية.³

5- **ضمان كفالة مصرفية:** يعتبر في مقدمة الضمانات النقدية، وتحري الدراسة الائتمانية على العميل الذي يتقدم هذا النوع من الضمانات لقاء القرض.⁴

¹ عبد المعطي رضا أرشيد، "إدارة الائتمان"، مرجع سبق ذكره، ص 73.

² إسماعيل أحمد الشناوي، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 101.

³ عبد المعطي رضا أرشيد، "إدارة الائتمان"، مرجع سبق ذكره، ص 79، 80.

⁴ نفس المرجع، ص 79، 80.

المطلب الثاني: وسائل الحد من مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان كما رأينا كثيرة ومتعددة، فلا يكاد يخلو أي قرض من قروض البنك من نسبة معينة من المخاطر مهما كانت بسيطة، وتتبع البنوك عادة العديد من الوسائل للتخفيف من مخاطر الائتمان ومن أبرز هذه الوسائل نجد:

أولاً: دراسة عناصر منح الائتمان

تقوم عملية دراسة منح الائتمان، على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده إلى البنك، في المواعيد المحددة حسب الاتفاق، ويعتبر تقييم هذه القدرات من أهم الخطوات التي ينبغي أن يتبناها مسؤول الائتمان. لأنها الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد، وهناك خمسة عناصر المنح الائتمان وهي:

أ- الشخصية Character :

هذا العنصر يتعلق برغبة العميل القوية في سداد القرض وفوائده، حتى أثناء الأزمات في أوقات الكساد، هذه الرغبة طبعاً تعتمد على التنشئة الاجتماعية للشخص وما يتمتع به من أخلاقيات وصفات الأمانة والشرف والعدالة، مسؤول الائتمان يدرس سلوكيات المقترض ومدى احترامه لتوقيعه والتزامه بتعهداته.¹

ب- المقدرة Capacity:

يقصد بالمقدرة هنا مدى مقدرة العميل على إدارة الشركة أو المؤسسة، بكفاءة وفعالية وتعتبر مؤهلات العميل وخبراته، مؤشراً رئيسياً على مدى توفر هذا العنصر لديه، كما يتناول هذا المفهوم أيضاً القدرة من ناحية قانونية، على الاقتراض حيث يفترض توفر الأهلية الكاملة فيمن يوقع عند الاقتراض، فلا يكون المقترض قاصراً أو غير مؤهلاً قانوناً للتوقيع.²

¹ عبد المعطي رضا أرشيد، "إدارة الائتمان"، ص 216.

² نفس المرجع: ص 216.

ج- رأس المال capital:

يعني رأس المال كمؤشر من مؤشرات تقييم الجدارة الائتمانية للعميل، بيان مدى اعتماد العميل في تمويل مشروعه على موارده الذاتية (حقوق الملكية)، مقارنة باعتماده على أموال الغير في تمويل نشاطه وعملياته، فكلما ارتفعت نسبة اعتماد العميل على موارده الذاتية في تمويل مشروعه كلما ارتفع مؤشر الجدارة الائتمانية، وكان لذلك دلالة ايجابية للبنك في إمكانية قيام العميل بسداد التزاماته.¹

د- الضمانات Collateral:

تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التأمين للبنك، من مخاطر التوقف عن السداد ولا ينبغي إطلاقاً اعتبار الضمانات المصدر الرئيسي للاطمئنان، ودرء مخاطر الائتمان كما سبق أن بينا، فهي تعتبر ضمانات تكميلية، استكمالاً لعناصر الثقة المتوفرة أصلاً إلا أنه يمكن اعتبارها مصدراً رئيسياً للاطمئنان ودرء مخاطر الائتمان فقط في حالة كونها ودائع مقيدة لتغطية قرض معين.²

هـ- الظروف الاقتصادية Condition:

لاشك أن وجود أجواء ازدهار اقتصادي في قطاع معين، أو في بلد معين يدفع بالبنوك إلى اتخاذ سياسة تسليف منفتحة، أو إتباع بعض المرونة في شروط الإقراض إيماناً بأن العمل في أسواق نشطة، تعزز من الربحية والملاءة، وبناء على ذلك، فإنه ينبغي أن يقوم محلل الائتمان في البنك بدراسة الأحوال الاقتصادية، المالية والمستقبلية ومدى تأثيرها على أوضاع المقترض.³

ثانياً: الاستفسار عن سمعة العميل

هناك الكثير من المصادر، التي يمكن لمسؤولي الائتمان في البنك اللجوء إليها للاستفسار عن سمعة العميل، بهدف التوصل إلى قناعة تامة، بأن العميل لديه النية السليمة للسداد، ويمكن تقسيم مصادر المعلومات إلى ثلاثة أقسام رئيسية:⁴

¹ شعبان رأفت محمد، "تضم تمويل وضمان ائتمان الصادات"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 ص55.

² عبد المعطي رضا أرشيد، "إدارة الائتمان"، مرجع سبق ذكره، ص 217، 218، 219.

³ نفس المرجع، ص 217، 218، 219.

⁴ نفس المرجع، ص 217، 218، 219.

أ- المصادر الداخلية:

تشمل هذه المصادر أقسام البنك الداخلية، وذلك في حالة كون طالب القرض عميل البنك، إذ تقوم دائرة التسهيلات المصرفية، بالاتصال مثلاً، بقسم الاعتمادات المستدينة للاستفسار عن طالب القرض، فيما إذا سبق وفتح اعتمادات مستندية، وهل قام بسداد التزاماته بدون تأخير، كذلك يتم الاتصال بقسم الحسابات الجارية، للاستفسار عن عدة أمور، منها حركة مسحوباته، وإيداعاته، والشيكات المرتجعة، بسبب عدم كفاية الرصيد، وكذلك فإن دائرة التسهيلات الائتمانية ترجع إلى ملفاتها، وتقوم بدراسة ملف طالب القرض، فيما لو سبق وتم منحه تسهيلات ائتمانية في الماضي، وكيف كانت مدفوعاته وهل كان يتأخر في سداد التزاماته.

ب- البنك المركزي والبنوك الأخرى:

إن من مصلحة البنوك أن تقوم بتبادل المعلومات، عن طالبي القروض فيما بينها وخاصة عن أولئك الذين لديهم حسابات في أكثر من بنك، وإجمالاً فليس هناك خوف من قيام أي بنك باستغلال المعلومات المعطاة له، عن عمل معين في بنك آخر، لأن ذلك خارج عن أعراف التعامل بين البنوك في هذا الخصوص.

ج- المقابلات الشخصية مع طالب القرض:

قد لا تكفي المعلومات الموجودة في نموذج طلب القرض، المعبأ من قبل طالب القرض، لإعطاء صورة واضحة وكاملة عن العميل، فيقوم مسؤولو الائتمان بترتيب مقابلات شخصية معه، وبالتالي تأتي هذه المقابلات لتكشف ما لم يتم ملاحظته، من خلال نموذج طلب القرض، أما إذا كان طلب القرض معروفة جيداً فلا داعي المثل هذا الإجراء ومن خلال المقابلات الشخصية، قد نستطيع أن نكشف مبالغة أو عدم دقة العميل في إعطاء المعلومات عن أي مجال من المجالات.

ثالثاً: تدريب موظفي الائتمان¹

إن قلة خبرة موظفي الائتمان، وعدم تدريبهم، وتوجيههم التوجيه الصحيح، قد يؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية، بدون إجراء دراسة كاملة وصحيحة، على أوضاع الحاصلين عليها، مما ينتج عنه

¹ عبد المعطي رضا أرشيد، "إدارة الائتمان"، مرجع سبق ذكره، ص 220.

ارتفاع في القروض الهالكة في البنك والطريقة الأساسية لتجنب مثل هذه العواقب، هو تدريب موظفي الائتمان، على كيفية إجراء التحليلات الشكل المطلوب وكذلك أصول الاستفسار، وأخذ أكبر قدر ممكن من المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب.

المطلب الثالث : سبل تفعيل الاستثمار

إن من أهم سبل تفعيل الاستثمار ، من طرف البنوك ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ، التي سنتطرق لها بالتحديد في هذا المطلب.

يمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية، من حيث طبيعتها إلى ثلاث أنواع:¹

- التسهيلات الائتمانية المباشرة، وتشمل القروض والسلفيات والجاري مدين والكمبيالات المخصومة.
- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، وتشمل خطابات الضمان، بطاقات الائتمان والاعتمادات المستندية.
- التأجير التمويلي.

أولاً: التسهيلات الائتمانية المباشرة

بينما تعتبر الودائع بكافة أشكالها، المصدر الرئيسي الأموال البنوك التجارية، فإن التسهيلات الائتمانية المباشرة بالمقابل، تعتبر التوظيف الأساسي لتلك الأموال، وتشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة ثلاثة أشكال أساسية وهي:

- القروض والسلفيات.
- الجاري مدين.
- الكمبيالات المخصومة.

وسوف نقوم فيما يلي بشرح كل من هذه الأشكال بالتفصيل

¹ عبد المعطي رضا أرشيد، "إدارة الائتمان"، مرجع سبق ذكره، ص 97.

أ- القروض والسلفيات:

القرض، هو أبسط صور الائتمان، وغالبا ما يلجأ إلى طلب القرض العميل غير التاجر، أما العميل التاجر، فهو لا يستطيع أن يقدر مقدما المبالغ التي يحتاجها لتمويل مشروع يزعم القيام به.

ب - الجاري مدين:

الجاري مدين أو كما يسميه البعض الاعتماد البسيط، هو اتفاق بين البنك وعميله على حق العميل في أن يسحب من الأموال التي يسمح له البنك بسحبها وأن يكون حسابه مدينا، بسقف أعلى متفق عليه، وذلك خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة.

ج- الكمبيالات المخصوصة:

سند الأمر أو السند الأذيني أو الكمبيالة، ويتضمن تعهد محرره بدفع مبلغ معين بمجرد الاطلاع، أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين، الأمر شخص آخر هو المستفيد، أو حامل السند.

ثانيا: التسهيلات الائتمانية غير المباشرة

لا تقتصر عمليات الائتمان المصري، على التسهيلات الائتمانية المباشرة، فقط بل أنها تمتد لتشمل أشكالاً أخرى من التسهيلات غير المباشرة، والتي لا تنطوي على دفع نقود إلى العميل بشكل مباشر، وسوف نناقش أهم أشكال التسهيلات الائتمانية غير المباشرة والتي تشمل:

أ- خطابات الضمان:

خطاب الضمان أو الكفالة المصرفية، هي عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك (مصدر الكفالة)، بضمان احد عملائه بناء على طلب العميل في حدود مبلغ محدد، ولمدة معينة تجاه طرف ثالث هو المستفيد، بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضمانا لوفائه بالتزامه تجاه ذلك الطرف، ويعتبر التزام البنك في خطاب الضمان، التزاما أصيلا وليس تابعا لالتزام الأصيل، مما سبق يتبين لنا أن أطراف الكفالة المصرفية ثلاثة:

- الكفيل وهو البنك الذي يصدر الكفالة المصرفية.

- المكفول وهو العميل الذي يطلب إصدار الكفالة.

- المستفيد وهو الشخص الذي تصدر الكفالة لصالحه.

تتخذ خطابات الضمان عدة أشكال من أهمها:

- خطاب الضمان الابتدائي.

- خطاب ضمان حسن الأداء.

- خطاب ضمان الصيانة .

- خطاب ضمان الدفعة المقدمة.

ب- بطاقات الائتمان:

بطاقة الائتمان هي بطاقة من البلاستيك، أو على شكل شريحة الكترونية، تعطي الفرصة لصاحبها الحصول على الائتمان، الذي يريده، ضمن شروط محددة.

ج- الاعتماد المستندي:

الاعتماد المستندي هو تعهد يصدر عن البنك (فاتح الاعتماد)، بناء على طلب من العميل، بدفع مبلغ معين مقابل استلام مستندات شحن البضاعة وفقا للشروط المتفق عليها.

ثالثا: التأجير التمويلي¹

هناك العديد من أنظمة التأجير الحديثة، والتي تختلف عن أنظمة التأجير التقليدية، حيث أن التأجير التمويلي هو الأكثر انتشارا في العالم، والأكثر أهمية بين كافة أنواع التأجير، لذلك فالتأجير التمويلي يعتبر أحد الخدمات التمويلية الحديثة، فهو يتضمن قيام البنك، أو الشركة الممولة بتمويل شراء الأصل وتأجيره للغير، مقابل دفعات محددة ووفقا لشروط معينة، بالإضافة إلى إعطاء المستأجر حق تملك الأصل المستأجر.

¹ عبد المعطي رضا أرشيد، إدارة الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 131.

خلاصة:

لقد رأينا في هذا الفصل أن القروض تلعب دورا استراتيجيا في تمويل الاستثمار وذلك من خلال تقديمها للسيولة اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية.

وعليه فلا بد من وضع سياسة إقراضية، ملائمة لتطلعات البنك ولا يخفى علينا أن الدراسات والتجارب بينت أنه كل قرض لا يخلو من المخاطر، قد تكون في مجملها محتملة الوقوع، إذ يجب على البنك أن يقوم بدراسة شاملة للأخطار التي يمكن أن تواجهه، وعليه أيضا أن يقوم بطلب ضمانات قبل منح القروض للتقليل من المخاطر كما يسعى جاهدا إلى تقديم تسهيلات ائتمانية، بغية تحقيق أهداف واسعة وشاملة في مجال الاستثمار.

الفصل الثالث:

دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من
طرف البنك الوطني الجزائري

تمهيد:

لمعرفة أهمية البنوك التجارية في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية والتنمية الاقتصادية بصفة عامة وجب علينا القيام بتقييم أدائها في تمويل المشاريع الاستثمارية وباعتبار البنوك التجارية هي المسؤول الأول عن منح القروض حيث ختمنا دراستنا هذه بالجانب التطبيقي والذي سنحاول فيه التعريف بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

بالإضافة إلى أن البنك الوطني الجزائري واحد من بين البنوك الجزائرية البارزة وأكثرها شيوعا على المستوى الداخلي والخارجي، يستعمل البنك الوطني الجزائري BNA التمويل في مشاريع مختلفة ومتنوعة ومنها المشاريع الاستثمارية،

وسنحاول من خلال ما ذكر سابقا يمكن أن نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري.

المبحث الثاني: دراسة تمويل مشروع استثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

هناك عدة تعاريف للبنك الوطني الجزائري، بصفة عامة يمكن القول أن البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال كما يدل على اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

المطلب الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري

تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم 178/66¹ بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية ليقوم بمهام البنوك الأجنبية التالية:

- ✓ القرض الصناعي والتجاري CIC.
- ✓ بنك باريس والدول الهولندية BPPB.
- ✓ البنك الوطني من أجل الصناعة والتجارة في الجزائر BNCIA.
- ✓ القرض الجزائري التونسي CFAT.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأسمال 20 مليون دينار جزائري، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية وذلك من خلال المادة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5% ويمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأسماله.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأسمال البنك بحلول عام 1970م، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك الدولة، حسب القانون الأساسي فان جميع البنوك تسيير من قبل رئيس مدير عام ومجلس الإدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع وقصيرة طويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصادية لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة... الخ، كما انه من الممكن أن تقوم بـ:

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.

¹ 1 Société Inter- Bancaire de formation, Système Bancaire Algérien, P16.

- تمويل التجارة الخارجية.

- قبول الودائع بكل أشكالها.

- إعطاء قروض وتسبيقات بدون ضمانات.

- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.

- الإمضاء، خصم وشراء أو اخذ في محفظة كل الأوراق التجارية وكل سندات الخزينة العمومية... الخ.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك تجاري إلا أنه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي، يمد الدعم المالي والقروض وهذا تسبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 01/88 03/88 04/88 12 جانفي 1988 وقانون 21/119/88 جوان 1988 وقانون 177/88 ل 28 ديسمبر 1988 وبالقانون التجارية.¹

وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار (ب و ج) وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر به شارع شي غيفارة وحددت مدته بـ 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

وينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري والذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم قيمة كل سهم مليون دج ومقسمة بين:

- حصة من 1 إلى 350 مكتب فيها صندوق المساهمة "وسائل الإنتاج".

- من 351 الى 700 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة "المناجم المحروقات، الهيدروليك".

- من 701 إلى 900 حصة مكتب فيها صندوق المساهمة "الصناعات الغذائية".

¹دهيلي الطيب، "دور البنوك في تمويل المؤسسات الاقتصادية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2003-2004، ص 98.

- من 901 إلى 1000 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات المختلفة".

المطلب الثاني: المهام والهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

1. مهام البنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام كل بنك يستلزم الودائع من الجمهور ويقوم بالخدمات المهنية لمؤسسات كما جاء في المادة الثانية¹ من القانون الأساسي للبنك.

كما يقوم بالتعامل مع كل البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية وكل عمليات الصرف مع العملات الأجنبية وعمليات القرض في إطار التشريع المعمول به والقوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر ونذكر خاصة قانون النقد والقرض.

كما انه من الممكن أن يكتب على أي شكل كان، أي مساهمة في كل مؤسسة أو شركة وطنية أو أجنبية التي يكون موضوعها مشابه أو يمكن من تطوير عمليات البنك الخاصة.

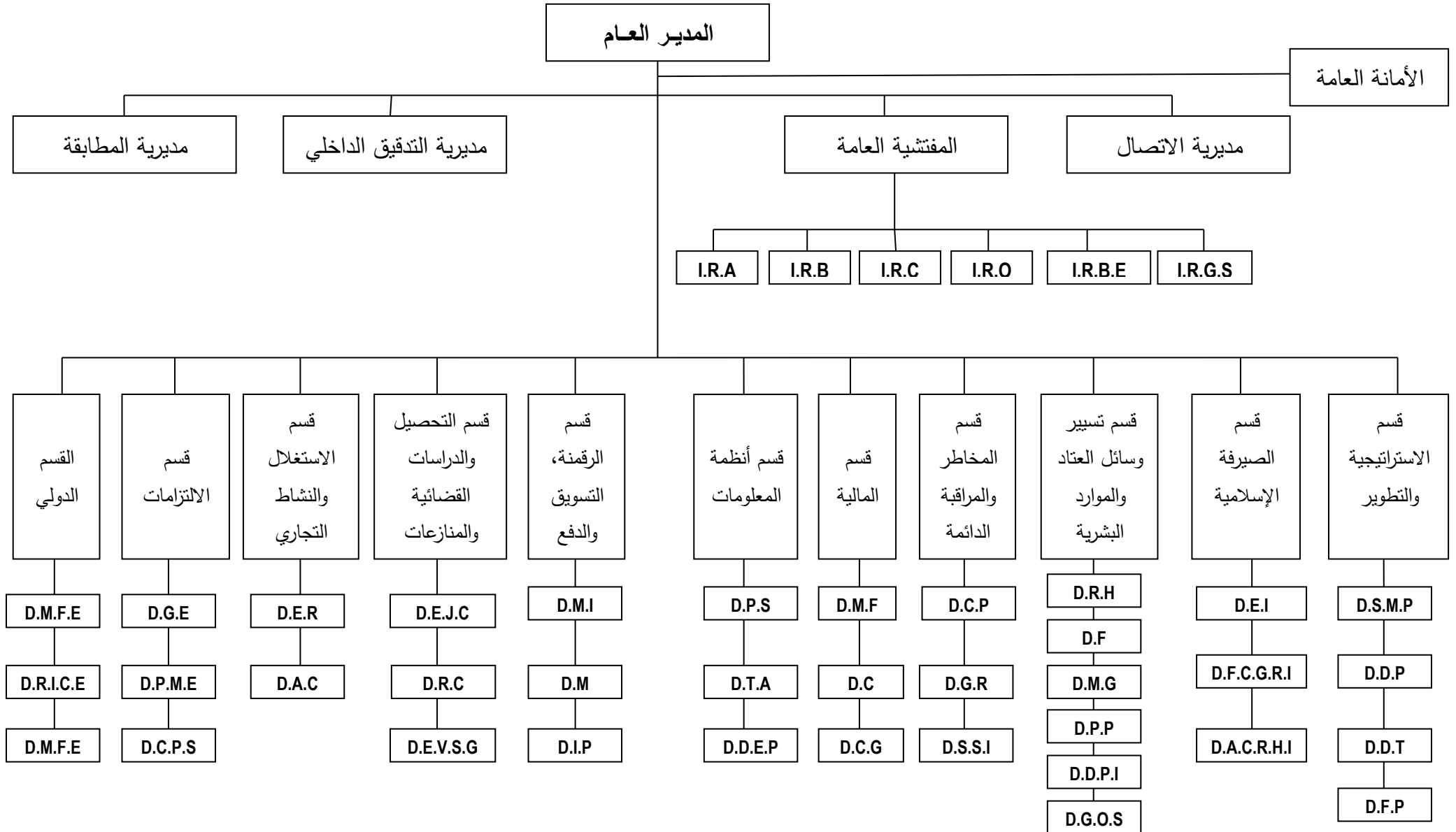
وعليه من الممكن أن يعمل لوحدة أو بالتعاون مع مؤسسات أخرى مباشرة أو غير مباشرة في الجزائر أو في الخارج على أي شكل كان وكل العمليات التي تدخل في حيز نشاطه.

2. الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

يظهر الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري كما يلي:

¹ بلعربي ياسين واخرون، "تكنولوجيا الاعلام والاتصال واثرها على فعالية تسيير البنوك دراسة حالة BNA"، مذكرة ماستر جامعة ابن خلدون، تيارت، 2013-2014.

الشكل رقم (1-3) الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:



المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

سنستهل الآن موضوع دراسة الحالة في البداية بتناول تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

(1) **تقديم وكالة تيارت:** تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 21 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:¹

الجدول (1.3) توزيع موظفي وكالة تيارت.

المدير	01	Directeur d'agence
المدير المساعد	02	Directeur adjoint
رؤساء المصلحة	02	Chef service
رؤساء الأقسام	02	Chef de section
مكلفون بالدراسة	05	Charge d'étude
مكلفون بالزبائن	02	Charge de clientèles
أمناء الصندوق	03	Caissier
موظفي الشباك	02	Guichetier
عمال النظافة	01	Femme de ménage
المجموع	20	Total

المصدر : نائب المدير ، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

يذكر أنا وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيمًا إداريًا جديدًا بداية هذه لسنة 2017 ، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك (front office)

¹ رئيس مصلحة القروض ، البنك الوطني الجزائري ، وكالة تيارت 540

وتلك الخاصة بمنح القروض وعمليات التجارة الخارجية (back office) ، في ظل رغبة البنك عصرنه خدماته وتحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة و أيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة ومتنوعة وذات جودة في أفضل الظروف.

2) الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزيائنه

يقدم البنك الوطني الجزائري لزيائنه من أفراد ، مهنيين وحرفيين ومؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات

نلخصها فيما يلي ¹:

1-الخدمات المقدمة للأفراد : تضم ما يلي:

-خدمات الودائع ، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة ، و إصدار الشيكات.

-خدمات الإيداع ،السحب، الدفع و التحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.

-خدمات النقدية: وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زيائنه ،الذين يملكون حساب شيكي، بطاقة

السحب CIB و التي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت (24 سا 24 /سا)، و 7 (أيام /أيام) و ذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة

-خدمات المساعد: يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصيح و الاستشارة لزيائنه ،عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعهم، و ذلك بتقديم حلول مكيفة حسب حاجة كل زبون.

-خدمات الادخار و التوظيف: يضع البنك الوطني الجزائري أيضا تحت تصرف زيائنه دفترا للادخار و ذلك لتسهيل عمليات سحب و إيداع النقود ، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون.

-تمويل العقارات : يخص هذا المنتج تمويل العقارات كالسكنات جديدة ، سكنات قديمة ، توسيع ، بناء ذاتي.

-تمويل السيارات : يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد

خدمة كراء- صناديق

¹ تم تلخيص خدمات البنك الوطني الجزائري بناءا على المعلومات المستقاة من: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري <http://www.bna.dz>

2- الخدمات المقدمة للمؤسسات :وتتمثل في خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، و إصدار الشيكات.

-خدمات المساعدة : و تشمل إسداء النصح و الاستشارة فيما يخص إنشاء ، تطوير و توسيع المؤسسات

-خدمات الادخار و التوظيف.

-التمويلات: وتضم

*تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية ، المنتجات النصف مصنعة ، السلع الموجهة لإعادة البيع ، تمويل المستحقات ، تمويل مسبق للتصدير).

*تمويل الاستثمارات.

*التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء ، ضمان الدفعة المقدمة) .

*تمويل السيارات : و تشمل تمويل السيارات النفعية.

-خدمات على مستوى دولي و تشمل:

*تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاستيراد ، الاعتماد المستندي للتصدير ، التسليم

المستندي للاستيراد ، التسليم المستندي للتصدير).

*ضمانات دولية (للاستيراد و التصدير).

و يواصل البنك الوطني الجزائري تطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التأمين على الحياة و الممتلكات.

المبحث الثاني: دراسة تمويل مشروع استثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري.

بعد أن قمنا بتحديد الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها من خلال دراسة تمويل لمشروع استثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

المطلب الأول: إجراءات تمويل البنك الوطني الجزائري لمشروع استثماري.

سنعرض في هذا المطلب نتائج الدراسة بناء على المعلومات التي تم جمعها.

أولاً: دراسة تمويل البنك الوطني الجزائري لمشروع استثماري في إطار الوكالة الوطنية

التشغيل الشباب ANSJ.

شروط الاستفادة:

- طالب القرض يجب ان يتراوح ما بين 18 الى 50 سنة.
 - حامل للجنسية الجزائرية.
 - أن يكون ذو تأهيل مهني لها علاقة بالمشروع.
 - يجب أن ينخرط في صندوق الضمان القروض الممنوحة للشباب.
 - ان يقدم مساهمة شخصية في شكل اموال وتكون على النحو التالي:
- تمويل ثنائي: يتمثل في المساهمة الشخصية للشخص صاحب المشروع بنسبة 71%، والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم الشباب و تشغيل الشباب بنسبة 21%.
 - تمويل ثلاثي: مساهمة شخصية للشباب صاحب المشروع بنسبة 1%، ومساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة 21% والطرف الثالث هو البنك ونسبته 70%.

1. دراسة المشروع على مستوى الوكالة:

يمر المشروع الاستثماري على مستوى على الوكالة الوطنية لدعم الشباب وتشغيل الشباب النحو التالي:

المرحلة الأولى:

يقوم الشخص المعني بالمشروع بإيداع ملف يتكون من مجموعة من الوثائق التي تطلبها الوكالة.

المرحلة الثانية:

تتم دراسة المشروع من طرف المصلحة مكلفة موجودة على مستوى الصندوق حيث تجري عملية المناقشة حول فكرة الموضوع بين المستثمر والمصلحة لمعرفة توجهاته، وأفكاره ومدى إلمامه بجوانب المشروع المراد إنجازه حيث يمكن أن تقترح هذه المصلحة بعض تعديلات التي يمكن أن تفيده ومن ثم تأتي مرحلة الدراسة تقنو اقتصادية حيث يتم إعداد ملف تقنو اقتصادي يتكون من الميزانية الافتتاحية، جدول حسابات النتائج، الميزانيات التقديرية، ليتم المصادقة على شهادة التأهيل.

المرحلة الثالثة: ايداع الملف على لدى بنك من اختيار الوكالة.

بعد المصادقة على شهادة التأهيل يتم إيداع الملف على مستوى بنك من البنوك وذلك من اختيار الوكالة أو الصندوق، بعد تكوين وثائق الملف الخاصة بالتمويل البنكي.

المرحلة الرابعة: دراسة الملف من طرف البنك.

في هذه المرحلة تأتي الدراسة البنكية للمشروع:

أ. وثائق ملف طلب التمويل:

هناك نوعين من الملفات:

• مكونات ملف قرض استثماري:

- طلب خطي يوضح من خلاله الزبون احتياجاته.
- نسخة لشهادة من السجل التجاري مصادق عليها.
- التصريح بالوجود (الضرائب)، وهذا اذا كان مشروع جديد، اما في حالة التوسيع فيطلب من الزبون شهادة عدم الخضوع للضريبة.
- قرار بمنح امتياز من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار FNDIA.
- حلة وضعية وتقديرية للأعمال المنجزة من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد.
- وثائق خاصة بتقييم موجودات الزبون، بمعنى فاتورة للمعدات الخاصة بالمشروع.
- وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لدى البنك ومثال ذلك المحلات التجارية، المعدات الفلاحية... الخ

• مكونات ملف قرض استغلال:

- طلب خطي من طرف الزبون.
- نسخة لشهادة من السجل التجاري.
- وثيقة تبين حالة العتاد أن وجد.
- ميزانية حقيقية لسنة أو سنتين.
- الوثائق الجبائية.

ب. العلاقات مع الزبائن: تقوم هذه المصلحة بما يلي:

- يقوم بتسجيل الطلب في دفتر الخاص بالقروض.
- ادخال معلومات التمويل على مستوى برنامج الإعلام الآلي في البنك.
- البرنامج يقدم لنا الرقم التسلسلي للملف.

- يتأكد رئيس المصلحة أن العميل ليست له التزامات أخرى مع البنوك وهذا من خلال إرساله للمركز الوطني للإخطار CNN.

- دراسة تقنية للقروض خلال فترة لا تتجاوز 20 يوم.

- تقديم الملف إلى لجنة القروض في البنك.

- تقوم اللجنة بتحرير الرأي في الملف بعد انجائه ور وتحول إلى مصلحة الالتزامات من أجل متابعته.

ج. مصلحة الالتزام: تقوم بالتأكد من أن الملف تام من خلال الوثائق التالية:

- السجل التجاري.

- بطاقة الرقم الجبائي.

- شهادة الامتيازات الضريبية.

- الموافقة على القرض.

- اعداد جدول اهتلاك.

المرحلة الخامسة: ارسال بيان بالموافقة البنكية إلى الوكالة.

بعد الموافقة البنكية يقوم البنك بإرسال بيان حيث يطلب من المستثمر إتمام الوثائق الخاصة بالمشروع ليتم تمويله.

المرحلة السادسة: تمويل المشروع وشراء التجهيزات.

- يتم تمويل المشروع بعد التأكد من أن نسبة الوكالة والمساهمة الشخصية موجودة في الحساب البنكي، والتأكد من وجود ضمانات القروض والمتمثلة في: (العتاد، التأمين على جميع الأخطار، شهادة من صندوق ضمان القروض).

- و بعد تسديد كل قسط يتم الامضاء من طرف الزبون على سندات لأمر عليها التاريخ والطابع الجبائي.

- وأخيرا يكون مقابل حصول المستثمر على صك باسم المورد من طرف البنك للحصول على التجهيزات اللازمة.

ثانيا: دراسة ملف تمويل قرض استغلال وقرض استثمار (دراسة حالة).

يتقدم العميل بطلب خطي للقرض قصد تمويل مشروعه إلى الوكالة، فنقوم هذه الأخيرة بجمع البيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة، والنشاط المراد تمويله لذا سيتم في هذا البحث تقديم حالة دراسية للمواطن، يملك مؤسسة صيانة وإصلاح أجهزة التكييف والتهوية والتبريد ويرغب بالحصول على قرض استغلال واستثمار.

أ- تقديم المؤسسة طالبة التمويل:

تقدمت شركة بطلب تمويل من الوكالة لسد حاجياتها وكان نوع القرض المطلوب متمثل في قرض استغلال وقرض استثمار، فقامت الوكالة بدراسة عامة حول المؤسسة تمثلت في:¹

1. تعريف المؤسسة:

هي شركة X ذات مسؤولية تقوم بصيانة اصلاح الاجهزة الكهربائية المتمثلة في اجهزة التكييف والتهوية و التبريد، انشأت في 2014/04/06.

يقدر رأسمالها يقدر ب: 100.000.00 دج وهو مقسم على 100 حصة يحتوي على 100.000 دج كلها ممولة لعضو واحد.

2. نشاط المؤسسة:

ويتمثل نشاطها الأساسي في صيانة واصلاح معدات التكييف والتبريد.

¹ وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

3. التمويل المطلوب:

يتمثل القرض المطلوب من العميل من:

- قرض استغلال بـ 800.000.00 دج والمتمثل في تسبيق على الفاتورة.

- قرض استثماري بـ 3.880.000.00 دج، يقدر بـ 100% من قيمة المشروع.

- مدة القرض 05 سنوات مع فترة سماح سنتين.

4. الغرض من المشروع:

هو توسيع اعماله التي هي في حالة نشاط .

5. الضمانات المقدمة:

• بوصيلة تامين متعددة الأخطار لصالح البنك.

• اتفاقية قرض استغلال (تتكون من المبلغ، المدة، كل ما يتعلق بالقرض).

• اتفاقية قرض استثمار (وتتكون من جميع ما يتعلق بالقرض).

• سندات لأمر.

• رهن على المعدات الممولة.

• وثيقة من صندوق الضمان.

ب- **تقييم القرض:** يقوم المكلف في الوكالة بدراسة ملف طلب القرض وإصدار القرار النهائي بشأنه، حيث بدأت الوكالة بدراسة الملف واستيفائه لكامل الوثائق المطلوبة للانتقال إلى الدراسة التقنية للملف.

ج- **الدراسة التقنية للملف:** لقد اعتمدنا على التحليل المالي للدراسة التقنية، وذلك بهدف التحصل على معادلة السيولة/الاستحقاق، و كذا التأكد من أن الاصول الثابتة ممولة من طرف الموارد الدائمة والأصول ممولة من طرف مورد قصير الأجل، حيث قمنا بتحويل الميزانيات المحاسبة إلى

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف البنك الوطني الجزائري

ميزانيات مالية، حيث تسمح لنا بالقراءة المالية لهذه المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي (FR; BFR, TR).

المطلب الثاني: دراسة ملف منح قرض استثماري استغلالي في البنك الوطني الجزائري.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى تحليل ميزانية المشروع مع حساب مؤشرات التوازن المالية.

أولاً: الجدول رقم (3-2) الميزانية المالية لسنوات 2019-2020-2021.

جانب الاصول:

الأصول	2019	2020	2021
الأصول الثابتة	1518933	1907494	5246592
معدات وأدوات	9833	597938	498141
معدات نقل	1432090	1142473	3469664
تجهيزات إنتاج أخرى	77010	142083	253787
قيم ثابتة أخرى		25000	1025000
حقوق الاستثمار		25000	1025000
الأصول المتداولة	9671256	18770158	15513547
قيم الاستغلال		4302169	
بضاعة			
مخزونات		4302169	
قيم غير جاهزة	7893710	10656857	12833322
حقوق على المخزونات			
حقوق على الشركاء	39600	158046	330846
تسبيقات الاستغلال	1164199	2312285	3016096
العملاء	6689911	8186526	9486380
قيم جاهزة	1777546	3811132	2680225
المتاحات	1777546	3811132	2680225
مجموع الأصول	11190190	20677652	20760139

الجدول (3-3). جانب الخصوم:

2021	2020	2019	الخصوم
9322807	4848579	2990776	الأموال الخاصة
100000	100000	100000	رأسمال الشركة
4170125	2434762	326720	نتائج رهن التخصيص
3112682	2313817	2564056	نتيجة النشاط
1940000			ديون طويلة الأجل
11437332	15829073	8199414	ديون قصيرة الأجل
760604	966326	125810	ديون الاستغلال
66340			ديون مالية
	8250000		حسابات جارية للشركاء
7773029	6204346	7164751	موردون
837359	408401	908853	ضرائب ورسوم
2000000			تسبيقات بنكية
20760139	20677652	11190190	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق من البنك.

الجدول رقم (3-4): الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2019-2020-2021.

الجانب الأصول:

2021		2020		2019		السنوات
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	الأصول
%25.27	5246592	%9.22	1907494	%13.5	1518933	الأصول الثابتة
%0	0	%20.8	4302169	%0	0	قيم الاستغلال
%61.81	12833322	%51.53	10656857	%70.54	7893710	قيم غ جاهزة
%12.91	2680225	%18.43	3811132	%15.88	1777546	قيم جاهزة
%100	20760139	%100	20677652	%100	11190190	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق من البنك.

تحليل الميزانية المالية المختصرة:

من خلال الميزانيات المالية للسنوات الثلاثة المدروسة نستطيع أن نرى هناك ارتفاع في القيمة الإجمالية للأصول تدريجي ومتواصل خلال فترة الدراسة، إذ نلاحظ أنه في سنة 2019 كانت قيمة الأصول 11190190 ألف دج ثم ارتفعت إلى 20677652 ألف دج في سنة 2020 وذلك ناتج عن ارتفاع في الأصول الثابتة خلافا للأصول المتداولة التي شهدت انخفاضا طفيفا في هذا العام وهذا يدل على نقص السيولة في المؤسسة ، و في 2021 ارتفعت الأصول إلى مبلغ 20760139 ألف دج، وذلك ناتج عن ارتفاع في الأصول الثابتة، وانخفاض باقي عناصر الأصول المتداولة.

أما بالنسبة لعناصر خصومها فلقد شهدت السنوات المدروسة ارتفاع متواصل في كل عناصرها، على خلاف الديون قصيرة الأجل التي شهدت انخفاضا في قيمتها التي وصلت إلى 11437332 ألف دج والذي تزامن مع ارتفاع القيم الجاهزة وذلك تحسبا لوقوع المؤسسة في حالة عسر مالي وهذا يؤكد أن تسيير السيولة الفعالة في هذه المؤسسة.

ثانيا: حساب مؤشرات التوازن المالي (FR, BFR, TR):

$$FR = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة (من أعلى الميزانية).}$$

$$FR = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل (من أسفل الميزانية).}$$

$$BFR = (\text{الأصول المتداولة المتاحة}) - (\text{د.ق. الاجل} - \text{تسبيقات بنكية}).$$

$$TR = FR - BFR$$

تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية:

الجدول رقم (3-5): يوضح مؤشرات التوازن المالي .

الوحدة: دج

حساب FR:

2021	2020	2019	/
9322807	4848579	2990776	الأموال المتداولة
5246592	1907494	1518933	الأصول المتداولة
4076215	2941085	1471843	FR

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق من البنك.

الوحدة: دج

الجدول رقم (3-6): حساب BFR

2021	2020	2019	/
15513547	18770158	9671256	الأصول المتداولة
2680255	3811132	1777546	المتاحات
12833322	1495026	7893710	اصول متداولة خارج الخزينة
114437332	15829073	8199414	د.ق. الأجل
2000000			تسبيقات بنكية
3395990	-870047	-305704	BFR

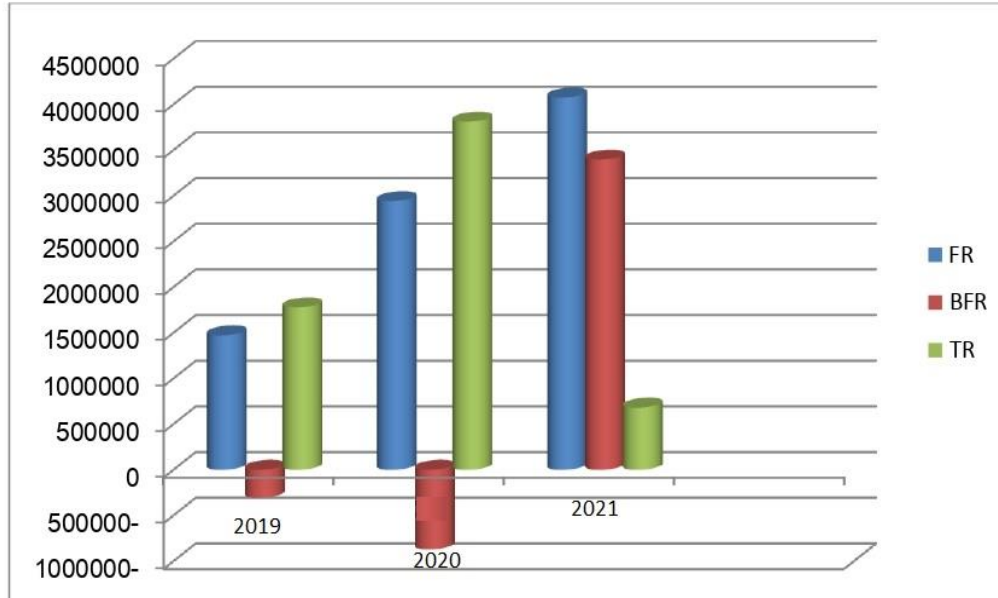
المصدر: تم حسابها من خلال المعطيات.

الوحدة: دج

الجدول رقم (3-7): حساب TR

2021	2020	2019	/
4076215	2941085	1471843	FR
3395990	-870047	-305704	BFR
680225	3811132	1777547	TR

الشكل رقم (3-2): توضح مؤشرات التوازن المالية.



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة لتوضيح مؤشرات التوازن المالية.

تحليل المؤشرات المالية:

❖ تحليل راس المال العامل (FR)

نلاحظ أن FR موجب و متزايد 1471843 دج في 2019 و 2941085 دج في 2020، و 4076215 دج في 2021 خلال السنوات الثلاثة المدروسة، وهذا لأن الأموال الدائمة قد غطت الأصول الثابتة مما نتج عنه فائض موجب يعبر عن هامش الأمان نستنتج أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

❖ تحليل الاحتياج في راس المال العامل BFR:

نلاحظ أن BFR سالبة وهو يرتفع من -305704 دج في 2019 إلى -870047 دج في 2020 وهذا يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى راس مال عامل لأنه يغطي الاستثمارات وأن هذه القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهه لتمويل دورة الاستغلال، وإيجابي 3395990 دج في سنة 2021 بسبب الضرائب والرسوم الاستغلال.

❖ تحليل الخزينة: TR

الخزينة موجبة وتزداد بانتظام 1777547 دج في 2019، و 3811132 دج في سنة 2020 و 680225 دج في 2021 هذا يفسر السيولة التي تسمح للمؤسسة بمواجهة احتياجاتها قصيرة الأجل.

المطلب الثالث: تقييم مساهمة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال فترة (2016-2021).

أولاً: حجم الملفات المقبولة، المرفوضة المودعة لدى بنك BNA ضمن فترة (2016-2021).¹

الجدول رقم (3-8): التالي يبين التغيرات التي طرأت على حجم مختلف الملفات:

2021	2020	2019	2018	2017	2016	/
106	112	50	87	48	3	عدد الملفات المودعة
100	99	47	70	36	2	عدد الملفات المقبولة
6	13	3	17	12	1	عدد الملفات المرفوضة
%94.34	%88.39	%94	%80.48	%75	%66.6	نسبة الملفات المقبولة بالنسبة للمودعة

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق من البنك.

التفسير:

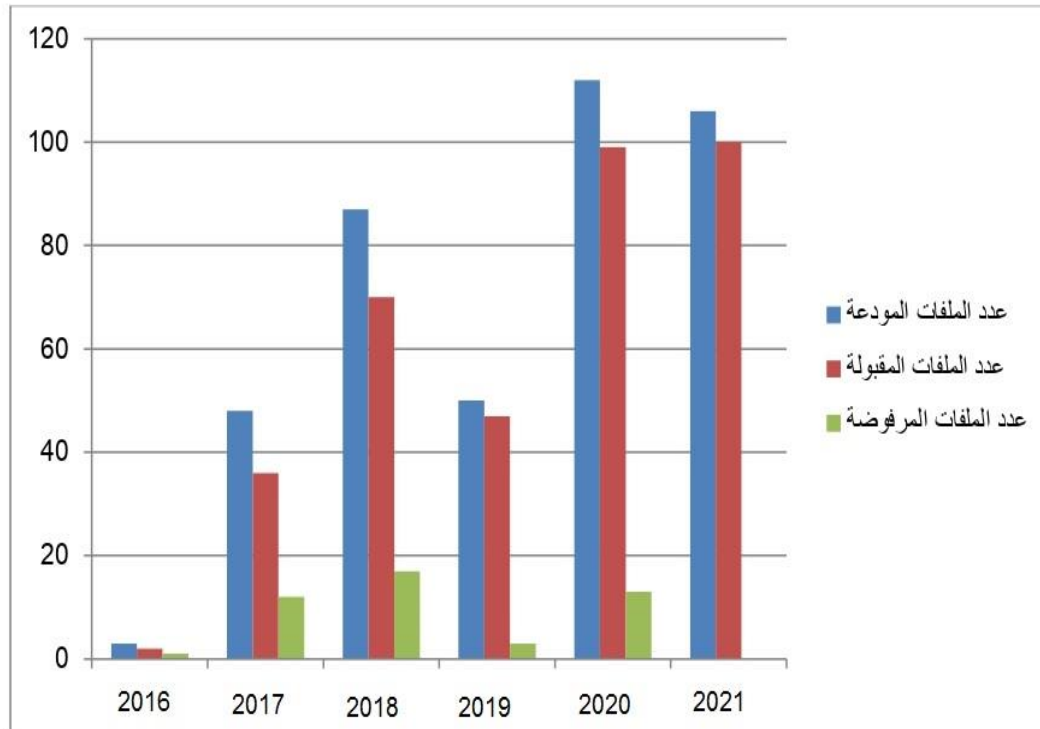
- من خلال الجدول والذي يبين نسبة مساهمة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت (540) في تمويل المشاريع الاستثمارية في المنطقة، إن نسبة مساهمة البنك مقبولة جدا خلال هذه الفترة حيث تصل

¹معلومات مقدمة من البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

إلى نسبة 94.34 % في سنة 2021، أما أقل نسبة ساهم البنك في تمويلها كانت ب: 66.6 % في سنة 2016.

- أما نسبة التمويل المقدم من طرف البنك، فيمكن ملاحظة خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 انها متقاربة، فبعد ان بلغت نسبة القبول 75% في سنة 2017 ارتفعت وزادت في الارتفاع في المستوى المقبول ويرجع ذلك إلى الدور إلى المؤسسة وإلى خبرة البنك في التعامل مع هذه المشاريع وانخفاض الأخطار التي كانت تمنعه من تمويلها وسنوضح ذلك من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (3-3): أعمدة بيانية لعدد الملفات المودعة، المقبولة والمرفوضة خلال فترة 2021-2016.



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على الجدول رقم (05).

ثانيا: تطور حصيلة تمويل وكالة BNA للمشاريع الاستثمارية خلال فترة

2021-2016

المعرفة مدى مساهمة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 في تمويل المشاريع الاستثمارية في المنطقة خلال هذه الفترة خصوصا أن أغلبها كانت ممولة من قبل الجبهات الداعمة ويمكن توضيح ذلك من الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): مساهمة البنك الوطني الجزائري في تمويل المشاريع الاستثمارية.

مبلغ التمويل الممنوح	نسبة تمويل المشاريع	مبلغ تكلفة الملفات المقبولة	مبلغ التمويل المطلوب	/
11306911.86	%66.65	13333333.3	20000000	2016
4122319300.40	%75	6243900525	8325200700	2017
3829507799.62	%80.46	5471988666.66	6800900200	2018
3384414939.26	%94	6956470564	7400500600	2019
3553963073.63	%88.93	4685018102.67	5300222500	2020
2564512760.25	%94.34	4311656037.73	4570355400	2021

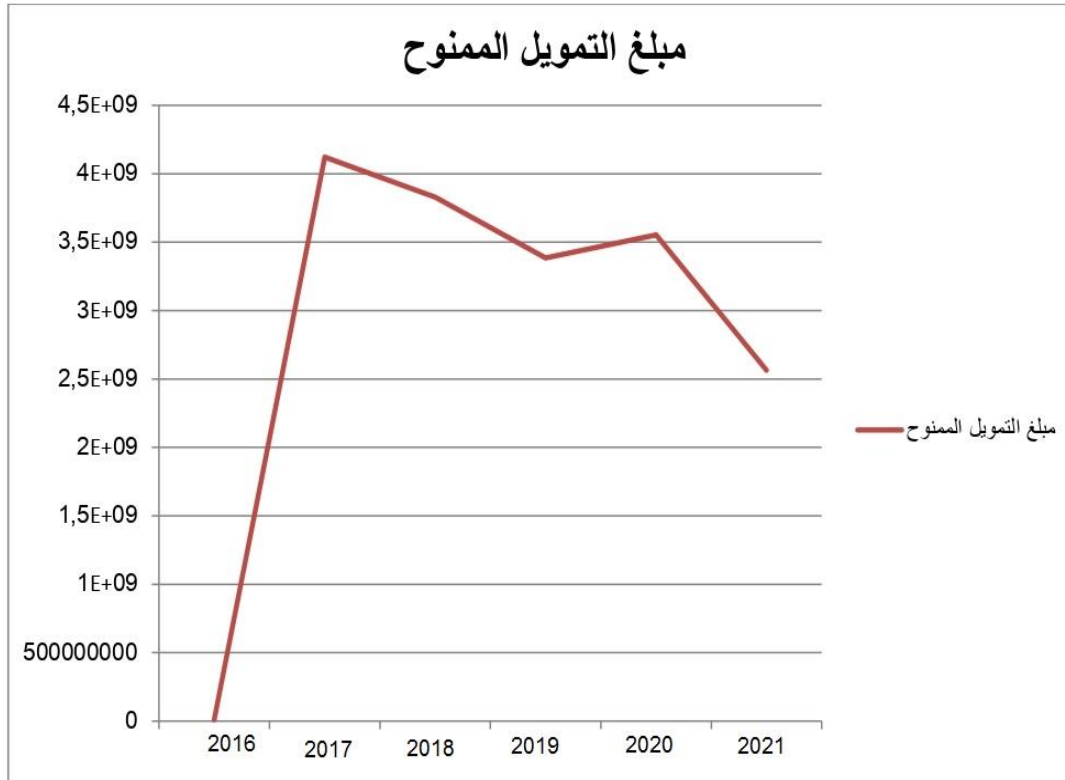
المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق من البنك.

التفسير:

او من خلال الجدول رقم 05 والذي يبين نسبة مساهمة بنك BNA وكالة تيارت في تمويل المشاريع الاستثمارية في المنطقة، نلاحظ أن نسبة مساهمة البنك في تمويل المشاريع مرتفعة عموما خلال هذه الفترة حيث تصل إلى نسبة 94.34 % سنة 2021، اما اقل نسبة ساهمة كانت في بداية اول مرة منحت فيها تمويل المشروع استثماري سنة 2016 قدرت ب: %66.65، اما نسبة تمويل خلال الفترة ما بين 2020-2017 فكانت في ارتفاع جيد ومتقارب وذلك لخبرة البنك في التعامل مع هذه المشاريع.

ونلاحظ ذلك في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (3-4): منحنى بياني لتطور مبالغ التمويل الممنوحة خلال الفترة 2016-2021



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على الجدول رقم (06).

خلاصة:

من خلال الدراسة التطبيقية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت (540) نستطيع القول أن هذه الأخيرة قد تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال القروض الاستثمارية التي تمنحها للمستثمرين و لو بنسبة لا تزال ضمن حدود معينة.

فالبنك يهتم بالعملاء ويعمل على تشجيعهم ودعمهم بواسطة التسهيلات التي يمنحها لهم.

وقد تطرقنا إلى دراسة المشروع الاستثماري من المعلومات التي قدمها البنك لنا وتقييمه وتحليله بمؤشرات النسب المالية وتفسيره، كما قام البنك بتمويل نسبة معتبرة من العمليات الاستثمارية لهذه المنطقة، والجدير بالذكر أن هذه العمليات تنشط في جميع القطاعات دون استثناء.

ولكنه بالرغم من هذه الدراسات والتقنيات المستعملة من طرف البنك فإنه يبقى دائما يواجه مجموعة من المخاطر أهمها خطر عدم التسديد لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغائه بصفة نهائية أو استبعاد إمكانية حدوثه لهذا فإن البنوك تفرض ضمانات سواء كانت حقيقية أو شخصية والاعتماد على دراسة مالية معمقة، إلا أن هذا لا يكفي فعليها متابعة القروض الممنوحة من أجل الحفاظ على حقوقها

خاتمة

الخاتمة:

لقد تبين لنا من خلال الدراسة الدور الفعال للتمويل البنكي باعتباره المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته، فالبنوك التجارية تولي اهتمام وعناية خاصة و كبيرة للتمويل البنكي لكونه من أهم عوامل لخلق الائتمان والتي ينشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول، فمنح التمويل له دور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية و بالتالي زيادة الانتاج والعمالة عن طريق استثمار الأموال في العمليات الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة.

او من خلال الدراسة الميدانية نستخلص أن البنك اساس استمرار المشاريع الاستثمارية، ويعتبر هذا الأخير العمود الفقري للنشاط الاقتصادي والبنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي ساهمت في تمويل المشاريع الاستثمارية ولذلك حولنا تسليط الضوء على وكالة تيارت للفترة 2021/2016 وبناءا على المعطيات التي تخص 6 سنوات من نشاط البنك فيما يتعلق بمنحها التمويل للقروض الاستثمارية توصلنا إلى أنه استطاع تحقيق نتائج مقبولة في المنطقة من خلال قبوله لجميع الملفات في أغلب الأحيان.

نتائج اختبار الفرضيات:

- بعدما تناولنا الموضوع من خلال أطواره المختلفة، توصلنا إلى النتائج المرتبطة باختبار الفرضيات كالاتي:
- أن البنك يقوم بتمويل المشاريع بدقة للحفاظ على رؤوس أمواله من اجل تنمية المشاريع الاستثمارية والحفاظ على استمراريتها و هذا ما يثبت صحة الفرضية (1).
 - تعدد و تنوع اجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت وهي تتمثل في الدراسة الادارية للملف وكذا الاهتمام بالميزانيات المتعلقة بالمشروع وهذا يثبت صحة الفرضية (2).
 - تكمن اهمية الدراسات التي يقوم بها البنك عند منحه للمشاريع الاستثمارية تفاديا للوقوع في مخاطر عدم التسديد من قبل المستثمر وهذا ما يثبت صحة الفرضية (3).

نتائج البحث:

أفرزت معالجتنا لهذا الموضوع عن مجموعة من النتائج، يتمحور أهمها فيما يلي:

1- يواجه البنك الوطني الجزائري بعض العراقيل في منحه التمويل للمشاريع.

- 2- المشاريع الاستثمارية أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 3- رفض البنك لبعض المشاريع الاستثمارية رغم أهميتها وذلك يعود لعدم كفاية الضمانات.
- 4- اعتماد البنك في اتخاذ القرارات على معايير المردودية وفترة الاسترداد وهذا غير كافي لاتخاذ الحكم.
- 5- لا يقوم البنك بمنح القرض لأي مؤسسة طالبة للقرض حتى وإن قام بدراسة تحليلية لملف القرض المقدم وظهرت إمكانية نجاح المشروع، فلا تستفيد هذه الأخيرة منحها للقرض وهذا بسبب البيروقراطية الموجودة في المؤسسات الجزائرية.
- 6- اعتماد البنك في دراسته على أهم النسب المالية أي التحليل المالي دون الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي السائد.
- 7- نقص المعلومات والمعطيات الاقتصادية لدى البنوك والمتعلقة بنشاط المتعاملين الاقتصاديين، وذلك ما يعرقل عمليات الإقراض.
- 8- اعتماد البنك في الدراسة المحاسبية للمؤسسات على الدراسة المقدمة من قبل محاسبين خواص، حيث يمكن أن تكون هذه القوائم غير معبرة عن الوضع الحقيقي للمؤسسة.
- 9- يعمل البنك على تكوين مستمر للموظفين من أجل اكتساب مهارات جديدة في الميدان.
- 10- يعاني البنك من مشاكل مع بعض الزبائن بسبب تماطلهم في تسديد القروض في تواريخ استحقاقها قد أدى إلى خسارة البنك.
- 11- يطلب البنك من المؤسسة الطالبة للقرض ضمانات كافية وتعتبر أهم مرحلة بها هي دراسة الملف طلب منح قرض، ويبقى الرهن العقاري أفضل الضمانات المطلوبة من طرف البنك لما له من مزايا باعتبار قيمته لا تتغير في المدى القصير.

الإقتراحات:

من أهم الإقتراحات :

- 1- تقليل الوثائق المطلوبة، مع مراعاة ظروف المستثمر.
- 2- تخفيض معدل الفائدة علة المشاريع الاستثمارية.
- 3- تخفيض نسبة المساهمة الشخصية للمستثمرين مراعاة للظروف.
- 4- رفع مساهمة البنك في تمويله للمشاريع و زيادة المدة للسماح للمستثمر بإرجاع ما عليه.

5- حتى تستعيد البنوك سيولتها و تتمكن من مواجهة احتياجات تمويل المشاريع الاستثمارية فانه من الضروري الانفتاح على المشاريع الأجنبية.

آفاق الدراسة:

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بان هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث ونفترضها لتكون إشكالية بحوث ودراسات نامل ان تنال حقها من الدراسة والتحليل المستقبلي وهي:

- كفاءة نظام الإقراض في البنوك التجارية.
 - ادارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين جودة الخدمات البنكية.
 - مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه.
 - مدى اتخاذ القرارات المالية للمستثمر.
- وختاماً لبحثنا هذا يمكن القول أن الإحاطة بجميع جوانب الموضوع من غير الممكن، ولذلك تبقى مجالات البحث مفتوحة أمام طلبة السنوات القادمة لإثرائه والتوسع في جوانبه المختلفة لأنه يظل في تطور دائم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

I- الكتب:

- 1- أحمد زكريا، "مبادئ الاستثمار"، الطبعة الثانية، دار المناهج للتوزيع، الأردن، 2003، ص 157.
- 2- أحمد صالح عطية، "محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 3- إسماعيل أحمد الشناوي، "اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية"، قسم الاقتصاد للنشر، مصر، 2001.
- 4- إسماعيل محمد هاشم، "مذكرات في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1972.
- 5- أفلاح الحسيني ، عبد الرحمان الدوري، "إدارة البنوك والمصرف"، دار وائل للنشر، عمان ، 2000.
- 6- امحمد سويلم، "إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية"، بيروت، الشركة العربية للنشر والتوزيع 1992.
- 7- بخراز يعمل فريدة، "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 8- حسين على خربوش، عبد المعطى رضا رشيد، "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، دار الزهرة، الأردن، 1999.
- 9- خالد أمين عبد الله، "العمليات المصرفية"، دار وائل، عمان، 1998.
- 10- دريد كامل الشيب، "الاستثمار وتحليل الاستثمار"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ط1، 2009.
- 11- زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 2005.
- 12- زياد سليم رمضان، محمود أحمد جودة، "إدارة البنوك"، دار الميسق للنشر والتوزيع ، عمان، 1996.
- 13- سليمان أبو دياب، "محاضرات في اقتصادية البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 14- سمير الخطيب، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف للنشر، مصر، 2005.

- 15- شاعر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1998.
- 16- شعبان رأفت محمد، "تضم تمويل وضمان ائتمان الصادرات"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- 17- طارق عبد العال حمادة "تقييم أداء البنوك التجارية"، كلية شمس الدين للنشر ، مصر 2001.
- 18- الطاهر الطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1998.
- 19- عبد الحق أبو عتروس، "الوجيز في البنوك التجارية"، جامعة منتوري ، قسنطينة 2000.
- 20- عبد الغفار الحنفي، "الإدارة المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.
- 21- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "إدارة البنوك"، دار المعرفة، طبعة 1، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 22- عبد المطلب عبد المجيد، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الدار الجامعية، مصر 2007.
- 23- عبد المطلب عبد المجيد، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية للطبع، طبعة الأولى، مصر 1997.
- 24- عبد المعطي رضا أرشيد، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
- 25- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 26- فركوس محمد، "الموازنات التقديرية، أداة فعالة للتسيير"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 27- فهمي خلال أحمد، "دراسات في اقتصاديات المشروعات الجديدة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.
- 28- محمد إبراهيم عبد الرحيم، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2008.
- 29- محمد إسماعيل هاشم "مذكرات في النقود والبنوك"، دار النهضة، بيروت، 1996.
- 30- محمد سعيد أنور سلطان، "إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، لبنان 2005.
- 31- محمد شفيق حسين طيب، محمد إبراهيم عبيدات، "أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص"، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 1997.

- 32- مروان عضوان، "الأسواق النقدية والمالية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 33- مصطفى رشدي شيحة، "الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر 1998.
- 34- مصطفى محمود أبو بكر، "دليل إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار"، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000.
- 35- منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية"، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.
- 36- نبيل شاكر، "إعداد دراسات الجدوى و تقييم المشروعات الجديدة"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.
- II- الأطروحات والرسائل:**
- ب- رسائل الماجستير:**
- 37- سمير هريان، "صيف وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2015.
- 38- عزيزي ليلي، "دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية"، رسالة ماجستير دفعة سبتمبر، الجزائر، 2004.
- 39- مفتاح صالح، "تقنيات البنوك وأساسياتها"، رسالة ماجستير دفعة سبتمبر جامعة الجزائر 2007.
- ج- مذكرات ليسانس وماستر:**
- 40- بلعربي ياسين وآخرون، "تكنولوجيا الاعلام والاتصال واثرها على فعالية تسيير البنوك دراسة حالة BNA"، مذكرة ماستر جامعة ابن خلدون، تيارت، 2013-2014.
- 41- بلقاسم سعيد، بوشريف نبيلة، "تمويل استثمارات"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، فرع مالية، جامعة الجزائر، خروبة، 2009 2008.
- 42- دهيلي الطيب، "دور البنوك في تمويل المؤسسات الاقتصادية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2004-2003، ص 98.
- 43- ريم كعباش، وفاء ناجم، "التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقادي وبنكي، جامعة الجبالي بونعامة بخميس مليانة، 2016، 2017.

44- شوخي هناء، "آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر"، مذكرة مقامة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

V- الملتقيات والندوات العلمية:

45- حسين بلعجوز، "إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة مخاطر - تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005.

IV- التقارير والإصدارات:

46- تقرير تكميلي

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

I- Les ouvrages :

- 47- Georges sauvageot, précis de finance, nathan, paris, 1997.
- 48- PIERRE CON SO: La Gestion Financière de l'entreprise, tome 2, Edition Berti.
- 49- Alin Chevalier, investissement et finance, Edition d'organisation, France, 1992.
- 50- Société Inter- Bancaire de formation, Système Bancaire Algérien.

الملاحق

ملحق رقم 01

V/ TABLEAU DES INVESTISSEMENTS (U: DA)

Désignation	Unité	Quantité	Prix unitaire (DA)	MONTANT Global PROJET (DA) HT	TVA 17%	Montant Global (DA) TTC	Montant SUBVENTION FNDIA	%	Apport Personnel %	Montant credit Ettahadi	%
MATERIEL HYDRO AGRICOLE											
TRACTEUR DEUTZ 150 CV 4RM	Unité	1	7 590 000,00	7 590 000,00	1 290 300,00	8 880 300,00	3 036 000,00	40	2 292 180,00	3 552 120,00	40
MOISSONNEUSE BATEUSE	Unité	1	10 359 800,00	10 359 800,00	1 761 166,00	12 120 966,00	4 143 920,00	40	3 128 659,60	4 849 386,40	40
CULTIVATEUR 17 Dents	Unité	1	267 625,00	267 625,00	45 496,25	313 121,25	80 287,50	30	76 273,13	156 560,63	50
SEMOIR MONOGRAIN	Unité	1	1 363 114,15	1 363 114,15	231 729,41	1 594 843,56	378 660,00	30	418 761,78	797 421,78	50
S/TOTAL	Unité	1	19 580 539,15	19 580 539,15	3 328 691,66	22 909 230,81	7 638 867,50		5 915 874,50	9 354 488,81	
REALISATION D'OUVRAGE HYDRAULIQUE											
REALISATION FORAGE 120ML	Unité	1	3 291 000,00	3 291 000,00	559 470,00	3 850 470,00	-	0	3 850 470,00	-	0
S/TOTAL			3 291 000,00	3 291 000,00	559 470,00	3 850 470,00	-	0	3 850 470,00	-	0
ELECTRIFICATION NOUVEAU FORAGE											
REALISATION LIGNE ELECTRIQUE MT DE 735 ML	Unité	1	1 214 576,94	1 214 576,94	-	1 214 576,94	0	0	0	1 214 576,94	100
			3 788 210,88	3 788 210,88	643 995,84	4 432 206,72	0	0	0	4 432 206,72	100
S/TOTAL			5 002 787,82	5 002 787,82	643 995,84	5 646 783,66	0	0	-	5 646 783,66	100
TOTAL GENERAL				27 874 326,97	4 532 157,50	32 406 484,47	7 638 867,50		9 766 344,50	15 001 272,47	
TOTAL GENERAL EN%						100%	24%		30%	46%	

NB/ Pour le materiel agricole PMAT l'Apport personnel represente 20% du montant du montant global en TTC plus le montant de la TVA du montant de la subvention FNDIA
ains que la realisation du forage soit au total 30%
La TVA 17% du montant de la subvention est prise en charge sur l'apport personnel du beneficiaire



ملحق رقم 02

TABLEAU : PRISE EN CHARGE DES INVESTISSEMENTS (U: DA)							
DESIGNATION	Montant	SUBVENTION	%	Apport	Credits		
	Global(DA)	FNDIA		Personnel	Bancaires		
MATERIEL HYDRO AGRICOLE	22 909 230,81	7 638 867,50	38 à 40	5 915 874,50	20	9 354 488,81	40 à 50
REALISATION D'OUVRAGE HYDRAULIQUE	3 850 470,00	-	-	3 850 470,00	100	-	0
ELECTRIFICATION LIGNE MT 735 ML	5 646 783,66	-	-	-	0	5 646 783,66	100
TOTAL GENERAL	32 406 484,47	7 638 867,50	24%	9 766 344,50	30%	15 001 272,47	46%

NB/Details de la Facture sonelgaz :

1/ligne MT :La participation du beneficiaire soit 90% des travaux sur LIGNE MT AERENNE : 1 214 576,94 DA est sans TVA (0%)

Les frais generaux soit: 182 186,54 DA est concerné par la TVA (17%)

2/ligne MT avec poteaux le beneficiaire paye 100% des travaux et les frais generaux soit: 3 606 024,34 DA TVA la TVA est de 17% sur Ligne MT poteaux



VI / TABLEAU DES AMORTISSEMENTS INVESTISSEMENTS
Ils concernent l'ensemble des actions financées sur credit ETTAHADI
LIGNE ELECTRIFICATION MT ,FORAGE PVC

EXERCICE	Valeur d'origine	Annuité d'amortissement	Cumul	Valeur nette Compte
1	9 497 253,66	189 945,07	189 945,07	9 307 308,59
2	9 497 253,66	189 945,07	379 890,15	9 117 363,51
3	9 497 253,66	189 945,07	569 835,22	8 927 418,44
4	9 497 253,66	189 945,07	759 780,29	8 737 473,37
5	9 497 253,66	189 945,07	949 725,37	8 547 528,29
6	9 497 253,66	189 945,07	1 139 670,44	8 357 583,22
7	9 497 253,66	189 945,07	1 329 615,51	8 167 638,15
8	9 497 253,66	189 945,07	1 519 560,59	7 977 693,07
9	9 497 253,66	189 945,07	1 709 505,66	7 787 748,00
10	9 497 253,66	189 945,07	1 899 450,73	7 597 802,93
11	9 497 253,66	189 945,07	2 089 395,81	7 407 857,85
12	9 497 253,66	189 945,07	2 279 340,88	7 217 912,78
13	9 497 253,66	189 945,07	2 469 285,95	7 027 967,71
14	9 497 253,66	189 945,07	2 659 231,02	6 838 022,64
15	9 497 253,66	189 945,07	2 849 176,10	6 648 077,56
16	9 497 253,66	189 945,07	3 039 121,17	6 458 132,49
17	9 497 253,66	189 945,07	3 229 066,24	6 268 187,42
18	9 497 253,66	189 945,07	3 419 011,32	6 078 242,34
19	9 497 253,66	189 945,07	3 608 956,39	5 888 297,27
20	9 497 253,66	189 945,07	3 798 901,46	5 698 352,20
21	9 497 253,66	189 945,07	3 988 846,54	5 508 407,12
22	9 497 253,66	189 945,07	4 178 791,61	5 318 462,05
23	9 497 253,66	189 945,07	4 368 736,68	5 128 516,98
24	9 497 253,66	189 945,07	4 558 681,76	4 938 571,90
25	9 497 253,66	189 945,07	4 748 626,83	4 748 626,83
26	9 497 253,66	189 945,07	4 938 571,90	4 558 681,76
27	9 497 253,66	189 945,07	5 128 516,98	4 368 736,68
28	9 497 253,66	189 945,07	5 318 462,05	4 178 791,61
29	9 497 253,66	189 945,07	5 508 407,12	3 988 846,54
30	9 497 253,66	189 945,07	5 698 352,20	3 798 901,46
31	9 497 253,66	189 945,07	5 888 297,27	3 608 956,39
32	9 497 253,66	189 945,07	6 078 242,34	3 419 011,32
33	9 497 253,66	189 945,07	6 268 187,42	3 229 066,24
34	9 497 253,66	189 945,07	6 458 132,49	3 039 121,17
35	9 497 253,66	189 945,07	6 648 077,56	2 849 176,10
36	9 497 253,66	189 945,07	6 838 022,64	2 659 231,02
37	9 497 253,66	189 945,07	7 027 967,71	2 469 285,95
38	9 497 253,66	189 945,07	7 217 912,78	2 279 340,88
39	9 497 253,66	189 945,07	7 407 857,85	2 089 395,81
40	9 497 253,66	189 945,07	7 597 802,93	1 899 450,73
41	9 497 253,66	189 945,07	7 787 748,00	1 709 505,66
42	9 497 253,66	189 945,07	7 977 693,07	1 519 560,59
43	9 497 253,66	189 945,07	8 167 638,15	1 329 615,51
44	9 497 253,66	189 945,07	8 357 583,22	1 139 670,44
45	9 497 253,66	189 945,07	8 547 528,29	949 725,37
46	9 497 253,66	189 945,07	8 737 473,37	759 780,29
47	9 497 253,66	189 945,07	8 927 418,44	569 835,22
48	9 497 253,66	189 945,07	9 117 363,51	379 890,15
49	9 497 253,66	189 945,07	9 307 308,59	189 945,07
50	9 497 253,66	189 945,07	9 497 253,66	-



ملحق رقم 04

V II/ PRODUCTIONS ATTENDUES

EVOLUTION DE LA PRODUCTION AGRICOLE
- EVOLUTION DES SUPERFICIES CULTIVEES

DESIGNATION CULTURES	ha						
	EX 1	EX 2	EX 3	EX 4	EX 5	EX 6	EX 7
Céréales							
Blé dur	90	90	90	90	90	90	90
Mais Grain	90	90	90	90	90	90	90
Maraichage							
Plasticulture (piment) 10 Serres	0,36	0,36	0,36	0,36	0,36	0,36	0,36
Tomate plein champ	1	1	1	1	1	1	1
Palmier dattier	10	10	10	10	10	10	10
TOTAL	101,36	101,36	101,36	101,36	101,36	101,36	101,36

NB/La meme superficie soit 90 ha est cultivée en rotation durant la meme campagne agricole en MAIS ET BLE DUR



ملحق رقم 05

-EVOLUTION DES PRODUITS D'ORIGINE VEGETALE

-EVOLUTION DES PRODUITS D'ORIGINE VEGETALE								
CULTURES	R:qx/ha	QX						
		EX 1	EX 2	EX 3	EX 4	EX 5	EX 6	EX 7
Céréales								
Blé dur	60	5400	5400	5400	5400	5400	5400	5400
Mais Grain	60	5400	5400	5400	5400	5400	5400	5400
Sous Produit(paille)	10	900	900	900	900	900	900	900
Piment (serres)	200	72	72	72	72	72	72	72
Tomate	400	400	400	400	400	400	400	400
Dattes	30	300	300	300	300	300	300	300

- EVOLUTION DE L'effectif ovin

DESIGNATION	EFFECTIF						
	ANNEE	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7
Tetes ovines							
Bergerie	200	300	400	500	650	725	763

ملحق رقم 06

NB: Pour l'élevage ovin on suppose que les taux sont les suivants:

taux de saillie (groupage de saillies) : 100 %

taux de fécondité : 98 %

taux d'agnelage : 95 % -

taux d'agnelage doublé : 10 %

taux de mortalité : 02 %

L'alimentation est assurée par la production locale d'orge et de maïs en concentré comme en paille et fourrage

-EVOLUTION DES PRODUITS D'ORIGINE ANIMALE

DESIGNATION	TETES						
	EX 1	EX 2	EX 3	EX 4	EX 5	EX 6	EX 7
Efectif total annuel	200	300	400	500	650	725	763
	288	432	576	720	936	1044	1098
	6	9	12	14	19	21	22
effectif destiné l'abattage (viande)	150	250	350	450	575	713	731
quantité de viande vendue (Qx)	30	50	70	90	115	143	146

La production et la vente de la viande rouge concernera uniquement Les animaux de 35 à 40 KG DE poids vif
soit 20 KG viande les femelles seront gardées en grande partie pour la reproduction



ملحق رقم 07

VIII/ TABLEAU DETAILLE DES CHARGES
EVOLUTION DES CHARGES PROPORTIONNELLES

EVOLUTION DES CHARGES PROPORTIONNELLES										
CHARGES		UNITE	dose/ha	QUANTITES						
				EX 1	EX 2	EX 3	EX 4	EX 5	EX 6	EX 7
Semences et plants:										
blé dur	qx		2	180	180	180	180	180	180	180
Mais grain	qx		0,3	27	27	27	27	27	27	27
Piment serre	KG		0,3	0,11	0,108	0,106	0,108	0,108	0,108	0,108
Tomate plein champ	KG		0,2	0,20	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2
Engrais et amendements :										
super phosphate	qx		4	405,44	405,44	405,44	405,44	405,44	405,44	405,44
urée (blé)et Mais)	qx		5 et 2	630	640	640	640	640	640	640
Phosphoret	qx		2	180	180	180	180	180	180	180
Azosul	qx		2	180	180	180	180	180	180	180
Potafert	qx		2	180	180	180	180	180	180	180
kaïler	kg		5	450	450	450	450	450	450	450
Engrais organique)	bidon		2	180	180	180	180	180	180	180
NPK(Maraichage)	qx		12	16,32	16,32	16,32	16,32	16,32	16,32	16,32
Produits phytos	FORFAIT	FORFAIT	f	f	f	f	f	f	f	f
Produits vétérinaires et frais de suivi	FORFAIT	FORFAIT	f	f	f	f	f	f	f	f
Quantité d'orge grain concass(qx)	400g/it			288	792	1044	1170	1377	1481	1532
Paille (qx)	1,5kg/tete			432	1188	1566	1755	2065,5	2221	2298
Salaires	Nombre d'ouvriers			6	6	6	6	6	6	6
Energie(électricité)	Superficie Irriguée en hectares			180	180	180	180	180	180	180

-EVOLUTION DES CHARGES ALIMENTATION ANIMALE

DESIGNATION	TETES						
	EX 1	EX 2	EX 3	EX 4	EX 5	EX 6	EX 7
Eectif total annuel (tetes)	200	550	725	813	956	1028	1064
Quantité d'orge grain concass(qx)	288	792	1044	1170	1377	1481	1532
Paille	432	1188	1566	1755	2066	2221	2298
Equivalent en superficie(ha)	6	16	21	23	28	30	31

